

Distr.: General
5 August 2016

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في
بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة
لطبقة الأوزون
الاجتماع الثامن والثلاثون
فيينا، ١٨-٢١ تموز/يوليه ٢٠١٦

تقرير الاجتماع الثامن والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

أولاً - افتتاح الاجتماع

- ١ - عُقد الاجتماع الثامن والثلاثون للفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في مركز فيينا الدولي، فيينا، في الفترة من ١٨ إلى ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٦. وشارك في رئاسة الاجتماع السيد بول كراجنيك (النمسا) والسيد ليزلي سميث (غرينادا).
- ٢ - وافتتح السيد سميث الاجتماع في تمام الساعة ١٠:١٠ من صباح يوم الاثنين، ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٦.
- ٣ - وأدلت السيدة تينا بيرمبيلي، الأمانة التنفيذية لأمانة الأوزون، ببيان افتتاحي أعربت فيه عن تقديرها لجميع الأطراف للمرونة والقيادة والروح التوفيقية التي أبدتها خلال الاجتماع السابع والثلاثين المستأنف للفريق العامل المفتوح العضوية، والذي حققت الأطراف خلاله نتائج إيجابية وتوصلت إلى حلول للتحديات المحددة في إطار مسار دبي بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية (HFCs). ودعت الممثلين إلى مواصلة العمل بنفس الروح في الاجتماع الحالي عند النظر في مقترحات التعديل الأربعة بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار التحضير للاجتماع الاستثنائي الثالث للأطراف.
- ٤ - وأشارت الأمانة التنفيذية إلى اثنين من النجاحات الكبيرة لبروتوكول مونتريال - اقتراب اكتمال التخلص التدريجي من بروميد الميثيل، الذي كان يستخدم قبل فترة ليست بعيدة على نطاق واسع في مجالات الزراعة والسلع والهيكل، والتخلص التدريجي من مركبات الكربون الكلورية فلورية في أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة - ودعت الأطراف إلى النظر في الخبرات المكتسبة من تحقيق هذه النجاحات عند مناقشتها لكيفية إدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب البروتوكول. وقد أُبجز التخلص التدريجي من بروميد الميثيل ومركبات الكربون الكلورية فلورية من دون التأكد على وجه اليقين من أن البدائل ستكون متاحة لجميع الاستخدامات، ولذلك فإن الأطراف وافقت على منح إعفاءات لاستخدامات معينة بهدف تنظيم السوق وتلبية احتياجات

فرادى البلدان. واستناداً إلى تلك التجربة تعالج الأطراف منح إعفاءات محتملة في مرحلة مبكرة من المناقشات المتعلقة بكيفية إدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار البروتوكول، وبناءً على طلب الأطراف أنجز فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي قدراً كبيراً من العمل بشأن البدائل.

٥ - وانتقلت بعد ذلك إلى دراسة عن التمويل اللازم لتحديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. وفي ضوء المناقشات الجارية بشأن التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية ذات القدرة العالية على إحداث الاحترار العالمي في قطاعات معينة، أشارت إلى أن الأطراف قد ترغب في تحديد اختصاصات أوسع نطاقاً لدراسة تحديد الموارد من تلك المستخدمة في الدراسة السابقة.

٦ - وفي الختام، حثت الأطراف على أن تركز على التزامها المشترك بتنفيذ مسار دبي بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية وبالتالي زيادة تعزيز بروتوكول مونتريال، وأن تغتنم الزخم الذي ولده نجاح الاجتماع السابع والثلاثين المستأنف للفريق العامل المفتوح العضوية، وأن تقوم، مسترشدةً في ذلك بمبدأ الحيطة الذي تقوم عليه المعاهدة، بتجميع فرادى قدراتها من أجل البيئة العالمية وشعوب العالم وطبقة الأوزون والمناخ.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - الحضور

٧ - حضر الاجتماع الثامن والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية ممثلو الأطراف التالية: الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانستان، وتركيا، وتشاد، وتشيكيا، وتوغو، وتونس، وتيمور-ليشتي، والجيل الأسود، وجزر البهاما، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، والدايمرك، ورواندا، وزمبابوي، وساموا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وصربيا، والصومال، والصين، وعمان، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكيريباس، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، وليبيا، وليتوانيا، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهاتي، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

٨ - وحضر الاجتماع أيضاً ممثلو هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: المنظمة البحرية الدولية، وأمانة الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الدولي.

٩ - وكذلك كان حاضراً أو ممثلاً في الاجتماع المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والهيئات أو الأفراد من الأوساط الصناعية والأكاديمية الوارد ذكرها فيما يلي:

ADC3R, Air-conditioning, Heating and Refrigeration Institute, Alliance for Responsible Atmospheric Policy, Arkema, American Society of Heating, Refrigerating and Air-Conditioning Engineers (ASHRAE), Bitzer SE, California Citrus Quality Council, Center for Climate and Energy Solutions, Centre for Science and Environment (مركز العلم والبيئة), the Chemours Company, China Association of Fluorine and Silicone Material Industry, China Household Electrical Appliances Association, China National Petroleum and Chemical Planning Institute, Christian Aid (رابطة المعونة المسيحية), Climate Action Network International (الشبكة الدولية للعمل المناخي) Climalife, Climate Advisers, Climate and Clean Air Coalition, (التحالف المعني بالمناخ والهواء النقي), Council on Energy Environment and Water, CYDSA Corporativo, S.A. de C.V., Daikin Europe N.V., Daikin Industries, Daikin U.S. Corporation Ltd., Danfoss A/S (Denmark), Dongyang Chemical Co. Ltd., Embraco Europe S.r.l., Emergent Ventures India, Environmental Investigation Agency, European Air-conditioning and Refrigeration Association, European Chemical Industry Council, (المجلس الأوروبي للصناعة الكيماوية) European Partnership for Energy and the Environment, GIZ GmbH (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي), GIZ Proklima, Gluckman Consulting, Gujarat Fluorochemicals Limited, HEAT International, Honeywell, Hudson Technologies, ICF International, IN Consult (Pvt.) Ltd., India Habitat Centre, Ingersoll Rand Inc., Institute for Governance and Sustainable Development (معهد الحوكمة والتنمية المستدامة), International Institute of Refrigeration (المعهد الدولي للتبريد), International Pharmaceutical Aerosol Consortium, Institute of Energy and Environment, Japan Fluorocarbon Manufacturers Association, Japan Refrigeration and Air-Conditioning Industry Association, Jiangsu Blue Star Co. Ltd., Johnson Controls, Kulthorn Group, Lawrence Berkeley National Laboratory, League of Arab States (جامعة العربية), Lennox International Inc., Mahle Behr Troy Inc., Mebrom, Matthias Meier Technical Consulting, Mexichem (UK) Limited, Mitsubishi Electric Europe B.V., Natural Resources Defense Council (مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية), Nolan Sherry and Associates Ltd., Northwest Horticultural Council, Oak Ridge National Laboratory, Oeko-Recherche GmbH, Pyc Edition, Quimobásicos S.A. de C.V., Refrigeration and Air Conditioning Manufacturers Association of India, Refrigerants Australia, Shecco, Sinochem Lantian Co., SRF Limited, Ltd., Sun Yat Sen University School of Engineering, Tata Motors Limited, TERRE Policy Centre, TICA Air-conditioning, Transfrig, Trans-Mond Environment Ltd., United Technologies Corporation, Victorian Strawberry Industry Certification Authority, Westfalen France S.a.r.l, Xi'an Jiaotong University, Zhejiang Sanmei Chemical Industry Co., Ltd, Zhejiang Yonghe Refrigerant Co. Ltd, ومستشارون مستقلون.

باء - إقرار جدول الأعمال

١٠ - أقر الفريق العامل جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة

:UNEP/OzL.Pro.WG.1/38/1

- ١ - افتتاح الاجتماع.
- ٢ - المسائل التنظيمية:
 - (أ) إقرار جدول الأعمال؛
 - (ب) تنظيم العمل.
- ٣ - تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي بشأن المعلومات الجديدة والمستكملة عن بدائل المواد المستنفدة للأوزون (المقرر ٤/٢٧).
- ٤ - مسار دبي بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية (المقرر ١/٢٧).
- ٥ - تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي لعام ٢٠١٦ .
- ٦ - المسائل المتصلة بالإعفاءات بموجب المواد من ٢ ألف إلى ٢ طاء من بروتوكول مونتريال:
 - (أ) الترشيحات للإعفاءات لأغراض الاستخدام الضروري لعام ٢٠١٧؛
 - (ب) الترشيحات للإعفاءات لأغراض الاستخدام الحرج للعامين ٢٠١٧ و ٢٠١٨.
- ٧ - المسائل المتصلة بالتخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية الفلورية (المقرر ٥/٢٧).
- ٨ - توفر الهالونات المستعادة أو المعاد تدويرها أو المستخلصة (المقرر ٧/٢٦).
- ٩ - اختصاصات الدراسة المتعلقة بتجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ .
- ١٠ - تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي وفريق التقييم العلمي بشأن تحليل التناقضات بين التركيزات الملاحظة لرابع كلوريد الكربون في الغلاف الجوي والبيانات المبلغ عنها بخصوص رابع كلوريد الكربون (المقرر ٧/٢٧).
- ١١ - تدمير مخزونات المواد المستنفدة للأوزون (الفقرة ١١٤ من التقرير عن الاجتماع السابع والعشرين للأطراف (UNEP/OzL.Pro.27/13).
- ١٢ - المسائل التنظيمية لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي.
- ١٣ - مسائل أخرى.
- ١٤ - اعتماد التقرير.
- ١٥ - اختتام الاجتماع.

١١ - وأعلن ممثل الصين أن حكومته ستقدم ورقة غرفة اجتماعات تتضمن اقتراحاً بإنشاء فريق تنسيق مخصص معني بمعايير السلامة أو المعايير السارية على بدائل مركبات الكربون الهيدروفلورية. ووافق الفريق العامل على النظر في الاقتراح في إطار البند ١٣، "مسائل أخرى".

جيم - تنظيم العمل

١٢ - اعتمد الفريق العامل اقتراحاً بشأن تنظيم العمل قدمه الرئيس المشارك، ووافق على إنشاء ما يلزم من أفرقة الاتصال والأفرقة غير الرسمية وعلى عقد جلسات مسائية عند الضرورة لإنجاز عمله، وتجنّب عقد اجتماعات أفرقة الاتصال بالتوازي مع بعضها البعض أو مع الجلسات العامة؛ وعلى أن يتجنب، قدر الإمكان، عقد اجتماعات متزامنة للأفرقة غير الرسمية.

١٣ - وخلال مناقشة الاقتراح أثار الممثلون مسائل عديدة قالوا إنها يجب أن تراعى في تنظيم الاجتماع الحالي. وقيل إنه ينبغي تجنب عقد جلسات الأفرقة المختلفة بشكل متوازٍ؛ وأنه ينبغي تخصيص وقت للمشاورات الإقليمية؛ وأنه ينبغي تجنب عقد الجلسات المسائية أو إذا تعدّد ذلك عملياً عقدها لفترة محدودة بحيث لا تستمر حتى وقت متأخر من الليل، وأنه ينبغي للرئيسين المشاركين لفريق الاتصال أن يسمحا بفواصل استراحة؛ وأنه يتعين إعطاء أفرقة الاتصال مواعيد نهائية صارمة لإنجاز أعمالها؛ وأنه ينبغي أن تكون جميع قاعات الاجتماعات متسعة ومرمجة بقدر كاف. وقال الرئيس المشارك إن الأمانة والرئيسين المشاركين أحاطوا علماً بالشواغل المعرب عنها وسوف يبذلون كل ما في وسعهم لمعالجتها.

ثالثاً - تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي بشأن المعلومات الجديدة والمستكملة عن بدائل المواد المستنفدة للأوزون (المقرر ٤/٢٧)

١٤ - في سياق عرضه للبند ٣ من جدول الأعمال أشار الرئيس المشارك للفريق العامل المفتوح العضوية إلى أن اجتماع الأطراف كان قد طلب في المقرر ٤/٢٧ إلى فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي أن يعد تقريراً لكي ينظر فيه الفريق العامل المفتوح العضوية، ونسخةً مستكملةً من ذلك التقرير لكي ينظر فيها الاجتماع الثامن والعشرون للأطراف. وقدمت فرقة العمل التي أنشأها الفريق لإعداد التقرير مشروعاً أولاًً للتقرير إلى الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه السابع والثلاثين، وقامت في وقت لاحق بتنقيحه واستكمالته في ضوء التعليقات الواردة والإرشادات الصادرة عن الفريق العامل في ذلك الاجتماع. وتُعرض النسخة المستكملة من التقرير على الفريق العامل في الاجتماع الحالي. وباسم الفريق العامل أعرب عن تقديره لفرقة العمل لعملها الدؤوب على إنجاز التقرير مع تعرضها لضغط زمني كبير، ووجه الانتباه إلى الموجز التنفيذي للنسخة الحالية من التقرير (UNEP/OzL.Pro.WG.1/38/2/Add.1).

١٥ - وقدمت السيدة بيلا مارانيون والسيد روبرتو بيكسوتو والسيد لامبرت كويجيز، الرؤساء المشاركون لفرقة العمل، عرضاً عن النسخة الحالية للتقرير، التي تتضمن معلومات مستكملة عن استخدام البدائل في قطاع التبريد وتكييف الهواء استناداً إلى المناقشات غير الرسمية في الاجتماع السابع والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية، والمعلومات المقدمة استجابةً لأجزاء أخرى من المقرر ٤/٢٧ لم تعالج في المشروع الأول، بما في ذلك معلومات عن بدائل لنظم التبريد على متن سفن الصيد، والمعلومات المستكملة عن استخدام البدائل في ظروف درجات الحرارة المحيطة العالية والمزيد من التطوير لسيناريوهات التخفيف.

١٦ - ويرد في المرفق الأول لهذا التقرير موجز للعرض الذي أعده مقدمو العرض.

١٧ - وفي المناقشة التي أعقبت العرض تقدم جميع الممثلين الذين تناولوا الكلمة بالشكر إلى الفريق وفرقة العمل لما قاما به من عمل في إعداد ما وصفوه بالتقرير القيم للغاية في الوقت القصير المتاح. وطرح عدد من الممثلين أسئلة تتعلق بالمسائل التي سلط الضوء عليها خلال العرض أو نوقشت في التقرير.

١٨ - ورداً على أسئلة بشأن برامج اختبار البدائل في درجات الحرارة المحيطة العالية أوضح السيد بيكسوتو أن من الصعب مقارنة النتائج من البرامج المختلفة نظراً لأن الاختبارات أجريت على أنواع مختلفة من المعدات في ظل ظروف مختلفة وباستخدام بروتوكولات اختبار مختلفة؛ حيث لم يوضع بعد بروتوكول موحد. وبصفة عامة قورنت البدائل بمركب الكربون الهيدروكلوري فلوري -٢٢ (HCFC-22) أو المركب آر-٤١٠ ألف (R-410A)، نظراً لأن هاتين المادتين تستخدمان على نطاق واسع لكنهما تتميزان بخصائص مختلفة. غير أنه أضاف أنه يأمل أن تجرى في المستقبل القريب تجارب تتيح إجراء مقارنات أوسع نطاقاً. وقال إن النسخة المقبلة لفرقة العمل ستضمن المزيد من المعلومات عن الأطر الزمنية لبرامج الاختبار.

١٩ - ورداً على سؤال بشأن التوفر التجاري في المستقبل لمواد التبريد الجديدة قال إن ذلك يتوقف على عدة عوامل. ورغم أن فرقة العمل يمكن أن ترصد الحالة الراهنة في السوق إلا أنه يستحيل التنبؤ بالتطورات المستقبلية.

٢٠ - ورداً على الأسئلة المتعلقة بتكاليف البدائل التي تستخدم على متن سفن الصيد أوضح السيد بيكسوتو والسيد فايو بولونارا، الرئيس المشارك للجنة الخيارات التقنية للتبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية، أن اختلاف الضغوط ودرجات السمية لمواد التبريد البديلة مثل ثاني أكسيد الكربون والأمونيا يتطلب الاستثمار في معدات جديدة أو معدلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه على الرغم من انخفاض تكاليف مواد التبريد نفسها إلا أن عوامل أخرى، مثل الحاجة إلى تدابير السلامة الإضافية وضرورة إدخال تعديلات على النظام لضمان الكفاءة المثلى وتدريب التقنيين غير الملمين بخصائص تلك المواد، ساهمت جميعها في قرار فرقة العمل بتصنيف تكاليف التشغيل على أنها "متوسطة" وليست "منخفضة". بيد أنه بالنظر إلى وتيرة التطوير فهو يتوقع أن تتغير هذه التكاليف في المستقبل، وستواصل فرقة العمل رصد الوضع.

٢١ - وشكر السيد بيكسوتو ممثلاً آخر أشار إلى نيته تقديم معلومات مستكملة بشأن تحديث نظم التبريد على متن سفن الصيد، وقال إن النسخة المقبلة من تقرير فرقة العمل ستضمن معلومات مستكملة ذات صلة بالموضوع، فضلاً عن معلومات إضافية عن خيارات التعديلات التحسينية للأجل القصير.

٢٢ - ورداً على سؤال بشأن سلامة الأمونيا في نظم التبريد قال إن البحث جارٍ بشأن الخيارات المتاحة للتقليل إلى أدنى حد ممكن من شحن مواد التبريد، وإن النظم الجديدة ينبغي أن تتطلب شحنات أقل بكثير من النظم القديمة.

٢٣ - ورداً على البيانات التي قدمها أحد الممثلين التي جاء فيها أن الرقمين الإجماليين لقدرات إنتاج مركبات الكربون الهيدروفلورية واستهلاكها على الصعيد العالمي هما أكبر مما ورد في تقرير فرقة العمل، أشار السيد كوجبيرز إلى أن التقرير يتضمن أرقاماً عن استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية في قطاع التبريد وتكييف الهواء فقط، وليس عن استخدامها في القطاعات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ففي حين أن الأطراف غير العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ من بروتوكول مونتريال (الأطراف غير العاملة بالمادة ٥) تقوم بالإبلاغ عن البيانات المتعلقة بمركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإن الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ لا تخضع لأي التزام من هذا القبيل، مضيفاً أنه من الصعب توخي الدقة فيما يتعلق ببيانات

الإنتاج والاستهلاك لدى تلك البلدان. وأوضح أن فرقة العمل ترحب بأي معلومات إضافية يمكن أن تقدمها الأطراف وتهدف إلى تحسين البيانات التي سترد في النسخة المقبلة من التقرير.

٢٤ - ورداً على طلب بأن يتضمن التقرير أرقاماً عن انبعاثات مركبات الكربون الهيدروفلورية كنسبة من إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، أشار السيد كويجز إلى أن تقرير فرقة العمل يتضمن بيانات عن الاستهلاك، وليس عن الانبعاثات، التي تعتمد على طائفة كبيرة من العوامل. وأكد أن فرقة العمل ستنتظر في المعلومات التوضيحية الإضافية التي يمكن أن تُقدّمها في النسخة المقبلة من التقرير.

٢٥ - ورداً على طلب للحصول على معلومات عن أسعار البدائل، وعلى سؤال محدد بشأن تكلفة استخدام ثاني أكسيد الكربون في متاجر السوبر ماركت الكبيرة، قال السيد كويجز إنه من المستحيل تقديم معلومات دقيقة لأن الأسعار تتباين تبايناً كبيراً باختلاف استخدام المواد، مضيفاً أن الوضع يتطور بسرعة كبيرة. وقال إن فرقة العمل، بالإضافة إلى ذلك، تعتبر براءات الاختراع ذات أهمية، إلا أنها لا تستطيع الخوض في المعلومات عن تواريخ انتهاء أجل مختلف حقوق الملكية الفكرية التي تنطبق على البدائل، نظراً لأن تلك المعلومات تخص مواد كيميائية جديدة وبراءات اختراع تتعلق بها بالتحديد. وأوضح أيضاً أنه لحساب ما تنطوي عليه خلائط مركبات الكربون الهيدروفلورية من إمكانية إحداث الاحتزار، استُخدمت قيم متوسطة للخلائط، بغض النظر عن مكوناتها، وأكد أن بعض هذه المكونات يتسم بقدرة عالية جداً على إحداث الاحتزار العالمي.

٢٦ - ورداً على سؤال عن الأسباب الكامنة وراء النمو المتوقع في استهلاك مركبات الكربون الهيدروفلورية في سيناريوهات التخفيف التي قدمتها فرقة العمل، قال السيد كويجز إن الأمر يعود أساساً إلى توقعات النمو الاقتصادي المدرجة في النموذج الذي استخدمته فرقة العمل. وأعرب عن تأييده لطلب تقدم به أحد الممثلين من أجل النظر في أثر هذه المركبات في جميع القطاعات في إطار التحديثات المستقبلية للسيناريوهات، وقال إن فرقة العمل ستعيد النظر في إمكانية إدراج تأثير التخفيض التدريجي لاستهلاك مركبات الكربون الهيدروفلورية الذي سيعقب تنفيذ اللائحة التنظيمية للاتحاد الأوروبي المتعلقة بالغازات المفلورة في السيناريوهات المتعلقة بالأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥.

٢٧ - ورداً على سؤال آخر، قال إن كفاءة البدائل في استخدام الطاقة لم تؤخذ بعين الاعتبار في السيناريوهات لعدم وجود صلة بينها وبين السيناريوهات التي تنظر فقط في الطلب وما يتصل به من كميات مواد التبريد. وأضاف أن الكفاءة في استخدام الطاقة تعتمد إلى حد كبير على نوع المعدات المستخدمة ودرجة الحرارة المحيطة وعدة عوامل أخرى. وأضاف أنه في حين يستحيل استنباط رقم واحد لكفاءة استخدام الطاقة بالنسبة لمادة معينة، فإن فرقة العمل ستسعى إلى توفير المزيد من المعلومات العامة في النسخة المقبلة من التقرير.

٢٨ - واتفق المتحدث مع ملاحظة أباها أحد الممثلين مفادها أن استهلاك مركبات الكربون الهيدروفلورية في قطاع خدمات الصيانة - وهو الاستخدام الوحيد لهذه المواد لدى معظم الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ - سيصبح أكثر أهمية في المستقبل لأنه يتوقع أن يشكل الجزء الأكبر من استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية بحلول عام ٢٠٣٠. وأشار إلى أن فرقة العمل ستجري المزيد من التحريات بشأن سبل البحث في السيناريوهات الفرعية المتعلقة باحتياجات الصيانة المستقبلية.

٢٩ - وتساءل أحد الممثلين عن استنتاجات التقرير بشأن التقدم المحرز في تنقيح معايير السلامة، التي ارتأى أنها مفرطة في التفاؤل، وكذلك عما خلص إليه التقرير من استنتاج بأن نظم التبريد المركزي لا يمكن تركيبها إلا

في مشاريع المباني الجديدة، ولا يمكن إجراء تعديلات تحديثية عليها. وقال السيد كويجرز إن فرقة العمل ستنتظر مرة أخرى في كلتا المسألتين وستحاول مواصلة دراسة مسائل السلامة التي تثيرها البدائل المختلفة.

٣٠ - واقترحت واحدة من الممثلين أنه قد يكون من المفيد أن يقوم الفريق بمواصلة تطوير سيناريوهات التخفيف التي يضعها بحيث تعكس المقترحات المتعلقة بالجدول الزمني للتخفيف التدريجي من استهلاك وإنتاج مركبات الكربون الهيدروفلورية التي وردت في المقترحات الرامية إلى تعديل بروتوكول مونتريال فيما يتعلق بمركبات الكربون الهيدروفلورية، وقالت إن ذلك سيساعد الأطراف على فهم المزايا المناخية التي تنطوي عليها هذه المقترحات، وتكلفتها المحتملة التي سيتحملها الصندوق المتعدد الأطراف. وأضافت أن وفدها يعترم تقديم ورقة غرفة اجتماعات تناول هذا الموضوع.

٣١ - واقترح الرئيس المشارك أنه يمكن للممثلين الآخرين الذين لديهم أسئلة أو المزيد من التوجيهات المقترحة للفريق أن يناقشوها بصورة ثنائية على هامش الاجتماع.

٣٢ - وفي جلسة لاحقة أفادت السيدة مارانيون أنه لم تجر مناقشات أخرى بشأن المسألة في الاجتماع الحالي. وقالت إن فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي سيستعرض وفقاً لذلك النسخة الحالية من التقرير في ضوء التعليقات والاقتراحات التي قُدمت في الجلسة العامة، وسيقدم نسخة إضافية مستكملة إلى الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف.

رابعاً - مسار دبي بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية (المقرر ١/٢٧)

٣٣ - في سياق عرض البند ٤ من جدول الأعمال، أشار الرئيس المشارك للفريق العامل المفتوح العضوية أن الفريق العامل وافق في اجتماعه السابع والثلاثين المستأنف على حلول للتحديات التي تم تحديدها في مسار دبي، والتي تم تناولها في وثيقة ختامية أعدت للاجتماع الحالي (الوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/38/7 و Corr.1). وأضاف أن الفريق العامل قرر أن فريق الاتصال المعني بجدوى وسبل إدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية الذي أنشئ في الاجتماع السابع والعشرين للأطراف وواصل عمله في الاجتماع السابع والثلاثين للفريق العامل المفتوح، والذي يترأسه بصفة مشتركة السيد باتريك مكينيري (أستراليا) والسيد زيا ينغسيان (الصين)، سيواصل العمل على المقترحات الرامية إلى تعديل بروتوكول مونتريال فيما يتعلق بمركبات الكربون الهيدروفلورية. وسيجري خلال مفاوضات التعديل تناول عناصر الحلول التي توصل إليها الفريق لمواجهة التحديات، كما ستجري تسويتها قبل اعتماد أي تعديل.

٣٤ - وأعلن الرئيس المشارك لاحقاً أن ورقتي غرفة اجتماعات قد قُدمتا من الهند وباكستان، وتبين كل واحدة منهما نصاً مقترحاً لمشروع مقرر لينظر فيه الفريق العامل، من أجل الإدراج في مقررات اجتماع الأطراف في إطار مسار دبي بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية. وقدمت أيضاً ورقة غرفة اجتماعات ثالثة من كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وتضمنت مشروع مقرر ينص على أن يُعد فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي تقريراً عن المنافع والتكاليف المناخية لخفض مركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار كل من التعديلات المقترحة. وأتفق على أن يناقش فريق الاتصال المعني بمركبات الكربون الهيدروفلورية جميع الورقات الثلاث.

٣٥ - وبعد ذلك، وفي الجلسة الختامية للاجتماع الحالي التي عقدت بعد ظهر يوم الخميس ٢١ تموز/يوليه، أبلغ الرئيس المشارك لفريق الاتصال عن أن أعضاء الفريق ناقشوا بحموية المسائل المتصلة بالتعديلات المقترحة على البروتوكول فيما يتعلق بمركبات الكربون الهيدروفلورية، بما في ذلك حساب خطوط الأساس، والسنة التي ينبغي أن تبدأ فيها أنشطة التجميد وخطوات التخفيض، بما في ذلك تقدير الكميات وتوقيت سنة الذروة

للإنتاج والاستهلاك، وذلك للأطراف العاملة بموجب المادة ٥ وغير العاملة بها على حد سواء. ولكن فريق الاتصال لم يتوصل على الرغم من ذلك إلى اتفاق بشأن أي مسألة من تلك المسائل، وبناء على ذلك، أوصى الفريق بأن يواصل عمله لإتاحة مواصلة المناقشات غير الرسمية بشأن هذه المسائل على هامش الاجتماع الاستثنائي الثالث للأطراف.

٣٦ - ووفقاً لذلك قرر الفريق العامل المفتوح العضوية أن يعلق اجتماعه الثامن والثلاثين، لكي يسمح لفريق الاتصال بأن يواصل، بوسائل منها المشاورات غير الرسمية، مناقشة المسائل المبينة أعلاه على هامش الاجتماع الاستثنائي الثالث للأطراف، وأن يقدم تقريراً عن نتائج مناقشاته إلى الاجتماع الاستثنائي الثالث للأطراف في الجلسة العامة. وسيواصل فريق الاتصال أيضاً النظر في ورقات غرفة الاجتماعات الثلاث المشار إليها أعلاه، إلى جانب ورقة غرفة الاجتماعات الرابعة المقدمة من باكستان، وتقدم فيها نصاً لمشروع مقرر من مشاريع مقررات اجتماع الأطراف في إطار مسار دبي. ويرد محتوى ورقات غرفة الاجتماعات في المرفقات من الثاني إلى الخامس لهذا التقرير. واتفق على أن يُبذل كل جهد ممكن من أجل تجنب عقد اجتماعات فريق الاتصال بالتزامن مع اجتماع آخر لأي فريق من أفرقة الاتصال أثناء الاجتماع الاستثنائي الثالث للأطراف.

خامساً- تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي لعام ٢٠١٦

٣٧ - في سياق تقديم البند ٥ من جدول الأعمال، وجه الرئيس المشارك للفريق العامل المفتوح العضوية الانتباه إلى ثلاثة مجلدات من التقرير المرحلي لعام ٢٠١٦ الذي أعده فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي، والتي تتضمن، على التوالي، التقارير المرحلية للجان الخيارات التقنية التابعة للفريق، ومتابعة المقرر ٧/٢٦ بشأن الهالونات، والمقترحات المتعلقة بالترشيدات لأغراض الاستخدام الضروري، ومعلومات عن التناقض بين التراكيزات الملاحظة لرابع كلوريد الكربون في الغلاف الجوي والبيانات المبلغ عنها بخصوص ذلك، والمسائل المتعلقة بعضوية الفريق والمسائل الإدارية (المجلد ١)؛ والتقرير الأولي بشأن الترشيدات لأغراض الاستخدام الحرج لبروميد الميثيل (المجلد ٢)؛ والتقرير المقدم بموجب المقرر ٥/٢٧ بشأن المسائل المتصلة بالتخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية (المجلد ٣).

٣٨ - ثم قدم أعضاء الفريق ولجان الخيارات التقنية التابعة له عروضاً تلخص الاستنتاجات الرئيسية للتقرير على النحو التالي: السيد أشلي وودكوك - الرئيس المشارك للفريق والرئيس المؤقت المشارك للجنة الخيارات التقنية للرهاوي؛ والسيد سيرغي كوبيلوف - لجنة الخيارات التقنية للهاونوات؛ والسيدة مارتا بيزانو، والسيد إيان بورتر، والسيد محمد البصري - لجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل؛ والسيدة هيلين توب، والسيد جيانجون جانغ، والسيد كيشي أوهنيشي - لجنة الخيارات التقنية الطبية والكيميائية؛ والسيد لامبرت كويجبرز - كبير خبراء الفريق. ويرد ملخص للعروض، على النحو الذي أعده مقدموها، في المرفق الأول لهذا التقرير.

٣٩ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب جميع الممثلين الذين تحدثوا عن تقديرهم للفريق ولجان الخيارات التقنية التابعة له على العمل المتواصل وإعداد التقرير المرحلي، الذي قالوا إنه يتسم بفائدة كبيرة جداً. وطرح عدد من الممثلين أسئلة بشأن المسائل التي أبرزت خلال العرض أو جرت مناقشتها في التقرير.

٤٠ - وقال ممثل الاتحاد الروسي إن التقرير والعرض مخطئان في زعمهما أن مركبات الكربون الكلورية فلورية لا تزال تستخدم في إنتاج أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة في بلاده؛ وأضاف أن مركبات الكربون الهيدروفلورية هي فقط التي تستخدم لهذا الغرض منذ عام ٢٠١٥، وأوضح أن مركبات الكربون الكلورية فلورية تُستخدم فقط بموجب الإعفاءات لأغراض الاستخدام الضروري في التطبيقات الفضائية الجوية. وأشارت السيدة توب إلى أن

البيانات التي قدمها الفريق مستقاة من الإطار المحاسبي للإبلاغ الخاص بالاتحاد الروسي ومن المعلومات التي قدمها قطاع الصناعة في البلد، وقالت إن الفريق سيسعده تصحيح أية معلومات خاطئة بعد مناقشة أكثر تفصيلاً مع ممثل الاتحاد الروسي.

٤١ - ورداً على سؤال عن الانبعاثات المحتملة من المواد المستنفدة للأوزون المستخدمة كمواد وسيطة أثناء النقل والتخزين، أوضحت السيدة توب أن الفريق استخدم معدلاً للتسرب قدره ٠,٥ في المائة لأن ذلك هو الرقم الذي قدرته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لمعدل التسرب الناجم عن إنتاج مركبات الكربون الهيدروفلورية. وأضافت أن من الصعب تقدير تلك الانبعاثات بسبب مجموعة من العمليات المختلفة التي ينبغي أخذها في الاعتبار بخصوص مختلف المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. ولكنها تسلم، بالنظر إلى أن هذا الرقم لا يأخذ في الاعتبار الانبعاثات أثناء النقل أو التخزين، أن الانبعاثات من المرجح أن تكون أعلى من ذلك. ومضت قائلة، إن تقدير ذلك الرقم يظل بالرغم من ذلك صعباً جداً، وفي الاتجاه العام تدار عمليات استخدام كميات كبيرة من المواد الوسيطة بشكل جيد عادة. وأضافت أن الفريق سيستعرض مع ذلك المعلومات الجديدة التي نُشرت للتو، وسيعمل حيثما أمكن على تحسين التقديرات. ودعت الأطراف إلى تقديم أية معلومات يمكن استخدامها لتحديد الانبعاثات من استخدامات المواد الوسيطة.

٤٢ - ورداً على سؤال طرحه أحد الأطراف عن استمرار استخدام بروميد الميثيل، أشار السيد بورتر إلى وجود اختلافات بين الظروف المحددة للترشحات التي تتقدم بها الأطراف، لا سيما فيما يتعلق باللوائح التنظيمية الوطنية التي تؤثر على مدى توافر البدائل واعتمادها. بيد أنه أشار إلى بادرة إيجابية هي كون المنحى العام في الاستهلاك يسير بوضوح نحو الانخفاض. وكذلك عرض السيد بورتر مناقشة المسائل المتعلقة بالاستخدامات غير المبلغ عنها لبروميد الميثيل مع ممثل طرح عدداً من الأسئلة بشأن هذا الموضوع.

٤٣ - ورداً على سؤال عن التخلص من الهالونات غير المرغوب فيها، قال السيد بورتر إن الأسطوانات ينبغي أن تعاد دائماً إلى الشركات المصنعة بدلاً من تركها لكي تتعرض للتآكل، الأمر الذي قد يشكل خطراً. ولاحظ أن العديد من الأطراف قد أنشأت شبكات لجمع مثل هذه الأسطوانات غير المرغوب فيها، وقال إن بوسع فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي مناقشة هذه المسألة بمزيد من التفصيل مع الممثلين المهتمين.

٤٤ - وذكرت السيدة بيزانو أن الرؤساء المشاركين قد نشطوا من جديد تعاونهم مع أمانة الاتفاقية الدولية لحماية النباتات وفقاً لمذكرة تفاهم أُبرمت بين أمانة الاتفاقية وأمانة الأوزون. وكانت أمانة الاتفاقية قد أشارت إلى أن هيئة تدابير الصحة النباتية التابعة للاتفاقية تنظر في معالجات الحجر الصحي باستخدام فلوريد السلفوريل، وتعديل الأجواء المحيطة لمكافحة بعض الآفات التي يطبق عليها الحجر. ويتوخى أيضاً إصدار تنقيح للمعيار الدولي لتدبير الصحة النباتية رقم ١٥ المتعلق بمواد التغليف الخشبية، وذلك من أجل النظر في مثل هذه المعالجات الجديدة. ورداً على ذلك، ذكر أحد الممثلين أنه ينبغي على فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي وأمانة الأوزون مواصلة تعاونهما مع الفريق.

٤٥ - وقدم عضو آخر باللجنة معلومات بشأن الكميات التي يبدو أنها تُداول تجارياً بصورة غير قانونية، وأعرب أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من الأطراف، عن الرغبة في مناقشة هذه المسألة ثنائياً للتوصل إلى فهم أفضل للموقف.

٤٦ - ورداً على سؤال يتعلق باستخدام عبارة "تبدو واعدة" في جزء هذا التقرير الذي يصف اختبار مواد التبريد البديلة في درجات الحرارة المحيطة العالية، أقر السيد كويجيز بأن الصياغة غير دقيقة، وقال إنها ستُنقح في التقرير المقبل للفريق.

٤٧ - ورداً على طلب توضيح الجداول ٢-٥ و ٣-٥ و ٤-٥ في المجلد الثالث من تقرير الفريق، الذي يتضمن معلومات عن الحاجة المحتملة إلى إنتاج مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية لتلبية الاحتياجات المحلية الأساسية للأطراف العاملة بموجب المادة ٥، أوضح السيد كويجيز أن السطر الأوسط في كل جدول والمعنون "الاستهلاك"، يحدد مستويات استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية المسموح بها في إطار بروتوكول مونتريال. ورداً على سؤال آخر بشأن ما إذا كان من المرجح نشوء نقص في أي مادة من المواد، أوضح أن الفريق قد أجرى تحليلاً للتوقعات المتعلقة بكل مادة على حدة، وكذلك تلك المتعلقة بمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في مجملها، ولا يرجح حدوث أي نقص.

٤٨ - وفي معرض توجه الرئيس المشارك بالشكر مرة ثانية للفريق العامل المفتوح العضوية على ما اضطلع به من عمل دؤوب، اقترح أن يقوم ممثلو الأطراف الذين لديهم أسئلة أخرى يودون طرحها على الفريق بمناقشتها مع الفريق بصورة ثنائية على هامش الاجتماع.

سادساً- المسائل المتصلة بالإعفاءات بموجب المواد من ٢ ألف إلى ٢ طاء من بروتوكول مونتريال

ألف- الترشيدات للإعفاءات لأغراض الاستخدام الضروري لعام ٢٠١٧

٤٩ - أشار الرئيس المشارك، في سياق تقديمه البند الفرعي ٦ (أ) من جدول الأعمال، إلى أن الترشيح للإعفاء لأغراض الاستخدام الضروري لرابع كلوريد الكربون في استعمال مختبري وتحليلي، الذي قدمته الصين، هو قيد النظر، وقد أشير إليه أثناء العرض الذي قدمه فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي بشأن تقريره المرحلي لعام ٢٠١٦.

٥٠ - ووصفت ممثلة الصين التحديات التي واجهها بلدها في تحديد بدائل مجدية لرابع كلوريد الكربون من أجل الاستخدام المختبري والتحليلي للكشف عن الزيت والشحوم في الماء، قائلة إن البلد يعلق أهمية كبرى على إيجاد الحلول، وإنه لم يعد بحاجة إلى طلب إعفاءات لأغراض الاستخدام الضروري لهذه المادة. وستقدم الصين بورقة غرفة اجتماعات بشأن ترشيحها لمادة رابع كلوريد الكربون لكي ينظر فيها الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف بصورة نهائية.

٥١ - وأشار أحد الممثلين، في معرض تحدّثه باسم مجموعة من الأطراف، إلى أن فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي ألمح، في تقريره المرحلي، إلى أن الصين قد حددت عدداً من الأساليب المتاحة دولياً لتحليل الزيت في الماء، وتساءل لماذا لم يتم تطبيق تلك الأساليب في البلد. ولكن مما يبشر بالخير، أن الصين تعترم نشر معايير جديدة في عام ٢٠١٧ لكي يتم تنفيذها في عام ٢٠١٨. وفي الختام، قال إن بنود المعلومات التي طلبت لجنة الخيارات التقنية الطبية والكيميائية من الصين تقديمها، يجب أن تنعكس في النص التنفيذي لورقة غرفة الاجتماعات التي ستقدمها الصين.

٥٢ - وفي جلسة لاحقة، قدمت ممثلة الصين ورقة غرفة اجتماعات تتضمن مقترحاً لمشروع مقرر بخصوص إعفاء لغرض الاستخدام الضروري لرابع كلوريد الكربون في استعمال مختبري وتحليلي في الصين في عام ٢٠١٧. وقالت إن مشروع المقرر أعد على أساس مقرر من عام ٢٠١٥ هو المقرر ٢٧/٢، المتعلق بمنح الصين إعفاءً

للاستخدامات نفسها للعام ٢٠١٦. ويعكس مشروع المقرر الجديد توصيات فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي، والتعليقات التي أبدت في الدورة الحالية خلال المناقشات الثنائية التي جرت مع الاتحاد الأوروبي.

٥٣ - وعقب عرض الورقة، قال أحد الممثلين إن بلده اكتشف أن بعض المواد المستوردة بوصفها مركبات كربون هيدروفلورية لأغراض الاستخدامات المخترية والتحليلية هي في الواقع مركبات كربون هيدروكلورية فلورية، وطلب توجيهات بشأن كيفية الحصول على الإذن باستخدام تلك المواد بطريقة تتفق مع التزامات ذلك الطرف بموجب بروتوكول مونتريال.

٥٤ - وبعد ذلك قدمت ممثلة الصين صيغة منقحة لمشروع المقرر كان وفد بلدها قد أعدها آخذاً في الاعتبار المناقشات غير الرسمية التي جرت على هامش الاجتماع الحالي عقب مناقشة المسألة في الجلسة العامة. واتفق الفريق العامل على إحالة مشروع المقرر المنقح بصيغته الواردة في المرفق السادس لهذا التقرير إلى الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف لمواصلة النظر فيه.

باء - الترشيدات للإعفاءات لأغراض الاستخدام الحرج للعامين ٢٠١٧ و ٢٠١٨

٥٥ - قال الرئيس المشارك، في سياق تقديمه لهذا البند الفرعي، إن خمسة أطراف تقدمت بثمانية ترشيدات لإعفاءات الاستخدام الحرج لبروميد الميثيل، وأضاف أن لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل قد أجرت تقييماً أولياً للترشيدات، على النحو المبين أثناء العرض الذي قدمه فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي بشأن تقريره المرحلي لعام ٢٠١٦.

٥٦ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب ممثلو كندا وأستراليا وجنوب أفريقيا عن تقديرهم للجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل لقيامها بتقييم الترشيدات لإعفاءات الاستخدام الحرج التي قدمتها بلدانهم.

٥٧ - ووجهت ممثلة كندا التهنئة إلى الأطراف على ما بذلته من جهودات للتقليل مما تقدمه من ترشيدات وكميات الإعفاءات لأغراض الاستخدام الحرج لبروميد الميثيل. وقالت إن كندا قد قدمت تقريرها عن أثر الكلورويكربون على المياه الجوفية إلى لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل وفقاً للمقرر ٤/٢٥ الصادر عن اجتماع الأطراف، رغم أن التقرير المرحلي لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي أشار إلى خلاف ذلك. وستقدم كندا مزيداً من المعلومات عن برنامجها البحثي بشأن بدائل بروميد الميثيل بغية المساعدة في توفير المعلومات للجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل في تقييمها للترشيد الذي تقدم به البلد لإعفاءات الاستخدام الحرج من أجل شتلات نبات الفراولة.

٥٨ - وقدم ممثل أستراليا معلومات مستكملة عن برنامج بلده البحثي المتعلق بإيجاد بدائل لاستخدام بروميد الميثيل في إنتاج شتلات نبات الفراولة. وهناك عدة خيارات تبشر بنتائج واعدة، ولكن تبقى بعض الصعوبات في ما يتعلق بمكافحة العوامل المسببة للأمراض، والسُمية للنباتات وغيرها من التحديات. وقد وضع البلد الأولوية لتحديد بدائل ناجحة ومناسبة ومقبولة، وتتوافق مع إطاره التنظيمي وتناسب الظروف المحلية. وقد وضعت استثمارات كبيرة في البرنامج البحثي، الذي يتأسسه باحث بدوام كامل، ومن المتوقع بدء التخلص التدريجي من بروميد الميثيل في عام ٢٠١٩.

٥٩ - وتحدث ممثل جنوب أفريقيا فقال إن الترشيد الذي تقدم به بلده لإعفاءات الاستخدام الحرج لبروميد الميثيل يتعلق بمكافحة الآفات الحشرية في مطاحن الدقيق والحبوب وفي المنازل والمباني الصناعية. فعالية المطاحن لها أرضيات وأسقف خشبية، لأنها شُيِّدت قبل أن تصبح متطلبات السلامة الغذائية بالصرامة التي هي عليها

الآن، ولابد من إجراء عمليتي تعقيم بالأبخرة سنوياً لتلبية اللوائح التنظيمية الحالية في ما يتعلق بنظافة الأغذية ولضمان الأمن الغذائي في مواجهة الجفاف. ويجري بذل جهود جبارة لتخفيض الجرعات المستخدمة من بروميد الميثيل ولإيجاد بدائل له.

٦٠ - وأشار أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من الأطراف، إلى التقدم الذي أحرزته بلدان عديدة في التقليل من استخدام بروميد الميثيل أو التخلص منه نهائياً؛ فالمكسيك، على سبيل المثال، لم تتقدم في العام الحالي بترشيح للإعفاء لأغراض الاستخدام الحرج. وثمة حاجة إلى إجراء مزيد من المناقشات بغية فهم الترشيدات التي تقدمت بها الأطراف الخمسة فهماً تاماً. وإضافة إلى ذلك، أشار إلى أنه وفقاً للتقرير المرحلي لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي، فإن بعض البلدان التي تقدمت بترشيحات لإعفاء الاستخدام الحرج، لم تقدم أطر المحاسبة أو خطط الإدارة الوطنية الخاصة بها، على النحو المطلوب منها في الفقرة ٩ (و) من المقرر د.١-٤، وحثت تلك الأطراف على إعداد تلك الوثائق بغية تقديمها قبل انعقاد اجتماع الأطراف.

٦١ - وأتفق على أن تقوم لجنة الخيارات التقنية المعنية ببروميد الميثيل والأطراف المتقدمة بالترشيحات والأطراف الأخرى المهتمة بالمسألة بمواصلة المناقشات الثنائية بشأن الترشيدات على هامش الاجتماع الحالي وفيما بين الدورات، وذلك بهدف تيسير اضطلاع اللجنة بوضع التوصيات النهائية التي سينظر فيها في الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف.

سابعاً - المسائل المتصلة بالتخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية (المقرر ٥/٢٧)

٦٢ - قال الرئيس المشارك، في معرض تقديمه لهذا البند، إنه وفقاً للمقرر ٥/٢٧، فإن فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي قد أعد تقريراً عن كميات مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية التي قد تحتاجها الأطراف غير العاملة بالمادة ٥ أثناء الفترة الممتدة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٣٠ من أجل الاستخدامات الضرورية في القطاعات والقطاعات الفرعية لتوفير خدمات الصيانة في قطاع التبريد وتكييف الهواء وفي القطاعات الأخرى، ومن أجل تلبية الاحتياجات المحلية الأساسية لدى الأطراف العاملة بموجب المادة ٥. ويرد التقرير المتعلق بهذه المسألة ضمن المجلد ٣ من تقرير الفريق لعام ٢٠١٦.

٦٣ - وقال أحد الممثلين، متكلماً باسم مجموعة من الأطراف، إنه يمكن أن يستنتج من التقرير أن الإعفاءات لأغراض الاستخدام الضروري يحتل أن تلزم في عدد محدود من الحالات فقط، وأنه لن يلزم المزيد من الإنتاج لتلبية الاحتياجات المحلية الأساسية، وأن مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ربما لن تكون مطلوبة للصيانة. ومع ذلك، ينبغي لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي أن يواصل عمله بشأن هذه المسألة، وأن يجمع مزيداً من البيانات، لا سيما في ما يتعلق بالطلب على هذه المركبات بعد عام ٢٠٢٠. ومن شأن هذه البيانات أن تساعد في توفير المعلومات اللازمة لبحث مسائل من قبيل ما إذا كان ينبغي تمديد الإعفاء لأغراض الاستخدام الضروري للاستعمالات المختبرية والتحليلية أم لا. وستكون هناك أيضاً حاجة في المستقبل إلى جمع معلومات عن المخزونات من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية. وتساءل أيضاً عن سبب وجود زيادة مفاجئة في الفرق بين استهلاك وإنتاج مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-٢٢ (HCFC-22).

٦٤ - وقالت ممثلة أخرى إن الفريق قد واجه، أثناء إعداده لتقريره، العديد من أوجه عدم اليقين في ما يتعلق بمستقبل استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، وفي ضوء ذلك ربما يكون من الحكمة الإبقاء على قدر يسير من الإنتاج يكفي لتقديم خدمات الصيانة اللاحقة الصغيرة والنظر في إزالة القيود التي حصرتها في معدات التبريد وتكييف الهواء، نظراً لاحتمال أن تحتاج الأنواع الأخرى من المعدات أيضاً إلى خدمات الصيانة. وأعربت

عن موافقتها على أنه ربما لن تكون هناك حاجة للاستمرار في الإنتاج من أجل تلبية الاحتياجات المحلية الأساسية، ولكنها قالت إن جمع البيانات الإضافية سيساعد في اتخاذ هذا القرار. وبالنسبة لمسألة السماح باستخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية للاستعمالات المختبرية والتحليلية، قالت إن ذلك ربما يتطلب إدخال تغيير على بروتوكول مونتريال، الأمر الذي قد يكون مهماً لتوقيت المناقشات بشأن هذه المسألة.

٦٥ - وأعربت ممثلة أخرى عن تأييدها للإبقاء على قدر يسير من الإنتاج يكفي لصيانة المعدات الموجودة، وتأييدها للنظر في إمكانية توسيع نطاق استخدام هذا القدر المتبقي خارج قطاع التبريد وتكييف الهواء. وقالت أيضاً إنها تؤيد تمديد الإعفاءات لأغراض الاستخدام الضروري للاستعمالات المختبرية والتحليلية إلى ما بعد عام ٢٠٢٠، وإنها ترحب بإجراء مزيد من المناقشة مع الفريق بشأن الإنتاج لتلبية الاحتياجات المحلية الأساسية.

٦٦ - ووجه ممثل آخر الانتباه إلى مناقشة مستفيضة بشأن الروابط بين التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية والتخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية، وهي مناقشة جرت خلال الاجتماع السابع والثلاثين المستأنف الذي اختتم مؤخراً للفريق العامل المفتوح العضوية، وأسفرت عن نص متفق عليه يتسم بأهمية كبيرة في حساب الاحتياجات المستقبلية لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية.

٦٧ - وأتفق على أن تجري الأطراف المهتمة مشاورات غير رسمية بشأن المسألة أثناء الاجتماع الحالي وأن تقدم تقريراً إلى الفريق العامل عن نتائج تلك المشاورات.

٦٨ - وبعد ذلك أبلغ الرئيس المشارك أن المشاورات غير الرسمية لم تسفر عن تقديم أي ورقات غرفة اجتماعات للنظر فيها، وأتفق على أن تقوم الأطراف المهتمة بتقديم أي مقترحات إضافية إلى الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف من أجل النظر فيها.

ثامناً - توفر الهالونات المستعادة أو المعاد تدويرها أو المستخلصة (المقرر ٧/٢٦)

٦٩ - في معرض تقديم هذا البند، أشار الرئيس المشارك إلى أنه بموجب المقرر ٧/٢٦ بشأن توفر الهالونات المستعادة أو المعاد تدويرها أو المستخلصة، فقد طلب اجتماع الأطراف إلى الأمانة أن تقدم تقريراً عن أية معلومات تقدمها الأطراف بشأن الجهود التي تبذلها، وفقاً للفقرة ١ من ذلك المقرر، من أجل التواصل مع سلطات الطيران المدني الوطنية بشأن إمدادات الهالونات المستعادة أو المعاد تدويرها أو المستخلصة لأغراض الطيران المدني والخطوات التي يجري اتخاذها للتسهيل بعملية الاستعاضة عن الهالونات في ذلك القطاع. وقد وردت معلومات من أربعة أطراف - أستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية - وخضعت لاستعراض تقني من جانب لجنة الخيارات التقنية للهالونات، وقد قدم فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي موجزاً عنها في المجلد ١ من تقريره لعام ٢٠١٦ (القسم الفرعي ٣-٣-٥).

٧٠ - وفي المناقشة التي تلت ذلك قال أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من الأطراف، إنه يجب توجيه رسالة واضحة إلى قطاع الطيران للإسراع في إحراز تقدم في تطوير واعتماد ونشر بدائل الهالونات. وقال إن من المشجع أن تقوم جمعية منظمة الطيران المدني الدولي باعتماد قرار يمهّد الطريق لاستبدال الهالونات في نظم إخماد الحريق في حجرة الشحن بحلول عام ٢٠٢٤، على الرغم من أنه كان يفضل تحديد موعد نهائي قبل ذلك، ولكن معايير منظمة الطيران المدني الدولي ليست شروطاً قانونية، ولذلك ينبغي أن لا اجتماع الأطراف أن يحثّ الأطراف على جعلها إلزامية من خلال التشريعات الوطنية. وفي الوقت نفسه، أضاف أنه يجب تشجيع الأطراف التي تعتمد إنتاج المزيد من الهالونات لتطبيقات الطائرات في الأجل القصير، على أن تركز، بدلاً من ذلك، على تطوير البدائل؛ وأن الكميات الضخمة من الهالونات التي، وفقاً للمجلد الأول من تقرير فريق التكنولوجيا

والتقييم الاقتصادي لعام ٢٠١٦ (القسم الفرعي ٣-٤-٤)، قد تكون متاحة من السفن المنقذة، يمكن إعادة تدويرها وإعادة استخدامها في تطبيقات الطائرات؛ ويمكن حلّ المسألة الشائكة، المتعلقة باستخدامات الهالونات، والمطروحة للمناقشة منذ بضع سنوات بسرعة أكبر لو تعاون فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي والأمانة ومنظمة الطيران المدني الدولي تعاوناً أوثق من أجل كفاءة تبادل المعلومات ذات الصلة. وقال ممثل آخر إن هناك عقبة أخرى تحول دون إحراز التقدم وهي أن بعض البلدان تفتقر إلى المرافق اللازمة لاستعادة الهالون وتضطر بالتالي إلى تصدير المواد في وقت لا تزال فيه تطلق الانبعاثات.

تاسعاً - اختصاصات الدراسة المتعلقة بتجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٧١ - في معرض تقديم هذا البند، لفت الرئيس المشارك الانتباه إلى اختصاصات دراسة أجزاها فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي عن مقدار التمويل اللازم لتجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ (المرفق الثالث))، مشيراً إلى أنها يمكن أن تشكل أساساً للمداولات في الاجتماع الحالي بشأن وضع اختصاصات الدراسة المتعلقة بتجديد موارد الصندوق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

٧٢ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، اتفق جميع الممثلين الذين تناولوا الكلمة، بمن فيهم ممثلة تحدثت باسم مجموعة من الأطراف، على أن اختصاصات الدراسة المتعلقة بتجديد الموارد للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ توفر نقطة انطلاق جيدة لإعداد الدراسة الحالية وأنه ينبغي تشكيل فريق اتصال لمواصلة مناقشة المسألة. واقترح أحد الممثلين نشر التوجيهات المقدمة إلى فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي في المقرر ٨/٢٥ على البوابة الإلكترونية للاجتماع لمساعدة فريق الاتصال في عمله. واقترح ممثل آخر، وأيده في ذلك ممثل ثالث، إدراج إشارة إلى التكاليف المحتملة لتقديم إعانة بهدف تشجيع الأطراف العاملة بالمادة ٥ على اتخاذ إجراء مبكر بشأن تدابير الرقابة على مركبات الكربون الهيدروفلورية، بغض النظر عما إذا كانت التدابير المعنية قد دخلت حيز التنفيذ بحلول نهاية فترة تجديد الموارد أم لم تدخله بعد؛ وأضاف ممثل رابع أنه سيكون من المفيد أن يجري فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي دراسة استطلاعية بشأن إجراء مبكر من هذا القبيل. وقال ممثل آخر إنه ينبغي للاجتماع الحالي أن يركز على الإفصاح عن أفكار جديدة، وعلى المبادئ العامة، بدلاً من مناقشة التفاصيل المتعلقة بالاختصاصات. واقترح ممثل آخر ضرورة مواصلة دورة التجديد مع الدورة المتعلقة بتحديد جدول الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، وأضاف إن عدم الموازنة الحالي أدى في السابق إلى معاناة بعض الأطراف من عجز في الميزانية.

٧٣ - وأنشأ الفريق العامل المفتوح العضوية فريق اتصال، يشارك في رئاسته السيد فيليب شيموني (كندا) والسيد أوييد بالوي (جنوب أفريقيا)، وذلك لمواصلة مناقشة هذه المسألة، استناداً إلى اختصاصات الدراسة المتعلقة بتجديد الموارد للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، مع أخذ المناقشات التي دارت في الجلسة العامة في الاعتبار.

٧٤ - وفي جلسة لاحقة، عرض الرئيس المشارك لفريق الاتصال مشروع اختصاصات لدراسة بشأن مقدار التمويل اللازم لتجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، وتضمن المشروع أقواساً مربعة أحاطت بصياغة نص يتعلق بعدد من المسائل التي لم يتوصل فريق الاتصال إلى اتفاق بشأنها. وأفاد أن الفريق قد خلص إلى أنه من غير المناسب مواصلة تجديد الموارد مع دورة تحديد جدول الأنصبة المقررة في الأمم المتحدة

في سياق تحديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف. ولكن من المتوقع أن يواصل عدد من الأطراف مناقشة هذه المسألة بصفة غير رسمية على هامش الاجتماع الحالي.

٧٥ - واتفق الفريق العامل المفتوح العضوية على إحالة مشروع المقرر بشأن الاختصاصات، بالصيغة المنقحة من جانب فريق الاتصال وعلى النحو الوارد في المرفق السابع لهذا التقرير، إلى الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف من أجل مواصلة النظر فيه.

عاشراً - تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي وفريق التقييم العلمي بشأن تحليل التناقضات بين التركيزات الملاحظة لرابع كلوريد الكربون في الغلاف الجوي والبيانات المبلغ عنها بخصوص رابع كلوريد الكربون (المقرر ٧/٢٧)

٧٦ - لدى تقديم هذا البند، أشار الرئيس المشارك إلى أن اجتماع الأطراف، في المقرر ٧/٢٧، قد أعرب مجدداً عن قلقه إزاء التناقضات بين التركيزات الملاحظة في الغلاف الجوي والبيانات المبلغ عنها عن إنتاج واستهلاك رابع كلوريد الكربون وطلب إلى فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي وفريق التقييم العلمي أن يواصل تحليلهما للمسألة وتقديم تقرير عن النتائج إلى الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف.

٧٧ - وأعلن رئيس مشارك لفريق التقييم العلمي أن التقرير الذي سيُقدم إلى الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف سيأخذ في الاعتبار تقريراً أصدره مؤخراً البرنامج العالمي لبحوث المناخ في إطار مشروعه المتعلق بعمليات الستراتوسفيرية - التروبوسفيرية ودورها في المناخ، وهو تقرير صدر تحت عنوان "لغز رابع كلوريد الكربون" ونُشر على البوابة الإلكترونية للاجتماع، إلى جانب صحيفة وقائع عن النتائج أعدها فريق التقييم العلمي.

حادي عشر - تدمير مخزونات المواد المستنفدة للأوزون (UNEP/OzL.Pro.27/13) الفقرة ١١٤

٧٨ - لدى تقديم هذا البند، أشار الرئيس المشارك إلى أن مسألة تدمير المواد المستنفدة للأوزون أثّرت في الاجتماع السابع والعشرين للأطراف. ولكن لم يتح لاجتماع الأطراف الوقت الكافي لمناقشة هذه المسألة، وبناء على ذلك، فقد قرر أن ينظر فيها الفريق العامل المفتوح العضوية في جلسة لاحقة. واسترعى الانتباه إلى المعلومات الأساسية المقدمة من الأمانة (UNEP/OzL.Pro.WG.1/38/2)، الفقرات ٣٤ - ٣٧، وأشار إلى أن بعضها يتسم أيضاً بالأهمية في المناقشة بشأن اختصاصات الدراسة المتعلقة بتحديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

٧٩ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، قالت ممثلة الطرف الذي أثار المسألة في الاجتماع السابع والعشرين للأطراف، إن الأطراف بحاجة إلى دعم الصندوق المتعدد الأطراف لمساعدتها في إدارة مواد التبريد غير المرغوب فيها والتخلص منها. وقالت إنه على الرغم من أن الدعم المقدم لهذا الغرض غير متاح حالياً من الصندوق المتعدد الأطراف، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من الأطراف التي تفتقر إلى الموارد اللازمة لاستعادة هذه المواد أو إعادة تدويرها أو تدميرها أو نقلها بشكل آمن، حريصة على مواصلة مناقشة المسألة في الاجتماع الحالي، بما في ذلك على الصعيد الثنائي، وأضافت أن تلك المسألة ظلت قيد المناقشة منذ الاجتماع الأول للأطراف؛ وأن المشاريع التجريبية قد نفذت، وتمت الموافقة على التكنولوجيات؛ وأنها أخذت في الاعتبار في المحادثات المتعلقة بمسار دبي بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية. ومضت تقول إن إدراجها في جدول الأعمال الحالي أتاح للأطراف التي تحتاج إلى الدعم فرصة للإعراب عن شواغلها والتماس التوجيه والتمويل والمعلومات عن مصادر الدعم الأخرى بخلاف الصندوق المتعدد الأطراف. وتحدثت ممثلة أخرى باسم مجموعة من الأطراف، فأيدت تعليقات المتحدثين السابقة، وقالت إن هناك دروساً رئيسية تستفاد من المشاريع الجارية للصندوق المتعدد

الأطراف؛ وإنه من المهم كفالة الاستدامة المؤسسية والتنظيمية للإجراءات المستقبلية من خلال تطوير أوجه التآزر مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى مثل اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وكذلك مع مرفق البيئة العالمية؛ وقالت إن وفد بلدها مستعد للنظر في الخيارات المتاحة لتقديم المساعدة من أجل أنشطة بناء القدرات ولمناقشة المسألة بصورة غير رسمية مع الجهات الأخرى.

٨٠ - وقرر الفريق العامل المفتوح العضوية أنه ينبغي لأفرقة الاتصال المعنية بمركبات الكربون الهيدروفلورية وباختصاصات الدراسة المتعلقة بتجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، أن تناقش أيضاً تقديم الدعم من أجل تدمير المواد المستنفدة للأوزون.

ثاني عشر - المسائل التنظيمية لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي

٨١ - لدى تقديم هذا البند، صرح الرئيس المشارك بأن المسألة الرئيسية التي ستتم معالجتها هي عضوية فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي، والتي قُدمت معلومات بشأنها في المرفق ١ من المجلد ١ للتقرير المرحلي لعام ٢٠١٦ الصادر عن الفريق. وطبقاً للاختصاصات المتعلقة بعضوية هذا الفريق ولجان الخيارات التقنية التابعة له، دعا الرئيس المشارك إلى تقديم ترشيحات بشأن عضوية الفريق للبحث فيها نهائياً من جانب الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف. ويمكن تقديم الترشيحات لعضوية الفريق أثناء الاجتماع الحالي أو الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف، أما الترشيحات لعضوية لجان الخيارات التقنية التابعة للفريق فيمكن أن تقدم في أي وقت مباشرة إلى فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي أو عن طريق أمانة الأوزون.

٨٢ - وصرح أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من الأطراف، بأن جميع الأشخاص الذين يتم ترشيحهم ينبغي أن تتوفر لديهم مستويات وأنواع الخبرة اللازمة لعضوية الفريق، وأن الاختيار النهائي للأعضاء ينبغي أن يراعي التوازن الإقليمي والجنساني المطلوب.

٨٣ - وافق الفريق العامل على طريق المضي قدماً الذي اقترحه الرئيس المشارك.

ثالث عشر - مسائل أخرى

مقترح لإنشاء فريق مخصص لتنسيق المعايير

٨٤ - قدم الرئيس المشارك هذا البند من جدول الأعمال.

٨٥ - وقدم ممثل الصين ورقة غرفة اجتماعات تتضمن مشروع مقرر يُنشئ فريقاً مخصصاً لتنسيق المعايير. وكان الهدف من هذه المبادرة هو تحسين التنسيق مع الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بالمعايير بشأن تنقيح وتحديث المعايير الدولية للسلامة فيما يتعلق باستخدام المواد البديلة، بما في ذلك مواد التبريد القابلة للاشتعال، المستخدمة في منتجات ومعدات التبريد وتكييف الهواء. وتنطوي مسألة معايير السلامة على تداعيات تتصل بالتخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية، كما تمثل أحد التحديات الرئيسية التي حددها مسار دبي. وسوف يواصل الفريق المقترح المخصص المعني بتنسيق المعايير إعلام الأطراف بالتقدم المحرز في تنقيح المعايير، بوسائل منها حلقة العمل المقترحة المعنية بتوحيد المقاييس المقرر عقدها في ٢٠١٧.

٨٦ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، قدم الكثير من الممثلين الشكر إلى الصين للمبادرة التي اتخذتها بشأن هذه المسألة، وأعربوا عن اهتمامهم بالمشاركة في المزيد من المناقشات بشأن مشروع المقرر. وصرح عدد من الممثلين بأنه ينبغي للمعايير الدولية للسلامة أن تُراعي التغييرات التي تطرأ على التكنولوجيا وينبغي تحديثها طبقاً لذلك،

مع الاستمرار في ضمان سلامة العمال والجمهور. وصرح أحد الممثلين بأنه تم إنجاز قدرٍ كبير من العمل خلال السنوات الأخيرة بشأن التطبيقات وأنواع التكنولوجيا التي تستخدم بدائل قابلة للاشتعال، وأنه قد آن الأوان، بل ومن المناسب أن تُدرج جوانب التقدم هذه في المعايير الدولية للسلامة. وشدد على أن الهدف لا يتمثل في تخفيض معايير السلامة وإنما في مواءمتها مع التقدم التكنولوجي. وقالت ممثلة إن من الضروري مراعاة الأعمال التي أُنجزت حالياً بشأن المعايير المتعلقة بالبدائل ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي، ويلزم توخي العناية عند تحديد دور الأطراف في بروتوكول مونتريال في أي أنشطة تنسيق محتملة بشأن وضع المعايير الدولية للسلامة. وصرح أحد الممثلين بأن المعايير الدولية للسلامة إنما توضع نقاطاً مرجعية ومن ثم فإن من المهم للغاية إدراجها في التشريعات الوطنية.

٨٧ - ورحب بعض الممثلين من بينهم ممثل يتحدث باسم مجموعة من الأطراف باقتراح عقد حلقة عمل من أجل تبادل الآراء حول المسألة ولمناقشة كيفية تحقيق التقدم في حدود ولاية بروتوكول مونتريال.

٨٨ - وحث العديد من الممثلين على اتباع نهج يتسم بالحرص في أي مداولات تتناول معايير السلامة، مع إبقاء اعتبارات السلامة في مقدمة الأولويات. وصرح أحد الممثلين بأنه لا ينبغي تخفيض المعايير لمجرد تيسير دخول منتجات معينة إلى الأسواق.

٨٩ - ورداً على بعض المسائل التي أُثيرت، أعربت ممثلة الصين عن رضاها عن مستوى الاهتمام بهذه المسألة. وشددت على أن الهدف لا يتمثل في تخفيض معايير السلامة وإنما في المساعدة في الانتقال إلى بدائل منخفضة القدرة على إحداث الاحترار العالمي وضمن استخدامها بصورة آمنة. وأضافت أن قدرًا كبيراً من العمل يجري الاضطلاع به الآن بشأن أنواع التكنولوجيا ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي إلى جانب تقييمات المخاطر ذات الصلة، وأن من الأهمية بمكان المشاركة مع المنظمات الدولية المعنية بمعايير السلامة، بما في ذلك المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، لكي يمكن تنقيح المعايير ذات الصلة بصورة تتسم بالكفاءة والتوقيت السليم، الأمر الذي يساعد الأطراف على تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب بروتوكول مونتريال.

٩٠ - ورداً على ذلك، أعرب عدد من الممثلين عن المزيد من الشواغل بشأن نواحي السلامة في المبادرة وصرحوا بأن مشروع المقرر يحتاج إلى التنقيح بحيث يُراعي شواغلهم. وصرح أحد الممثلين بأن أي تخفيض لمعايير السلامة أمرٌ غير مقبول، إذا كان ذلك سيضر بالسلامة نفسها.

٩١ - وقرر الفريق العامل أن تقوم الأطراف المعنية بمناقشة المسألة بصورة غير رسمية وأن تقدم تقريراً عن نتائج مناقشتها إلى الفريق العامل المفتوح العضوية.

٩٢ - وبعد ذلك، قدّم ممثل الصين نسخة منقحة من مشروع المقرر، قائلاً إنها وضعت لكي تعكس تعليقات الأطراف المهتمة. وأشار عدد من الممثلين إلى أنه سيكون من الضروري أن تتشاور الأطراف على الصعيد الوطني فيما يتعلق بمشروع المقرر المنقح، وعلى ضوء ذلك قرر الفريق العامل إحالة مشروع المقرر، على النحو الوارد في المرفق الثامن لهذا التقرير، إلى الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف من أجل النظر فيه.

رابع عشر - اعتماد التقرير

٩٣ - اعتمدت الأطراف هذا التقرير يوم الخميس، ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٦، على أساس مشروع التقرير الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/38/L.1. وكُلِّفت أمانة الأوزون بوضع التقرير في صيغته النهائية.

خامس عشر - اختتام الاجتماع

٩٤ - اتفق الفريق العامل في الساعة ١٧:٤٠ من يوم الخميس، ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٦، على تعليق الاجتماع الحالي، على النحو المشار إليه في الفرع رابعاً أعلاه، على أن يستأنفه على هامش الاجتماع الاستثنائي الثالث للأطراف، لغرض واحد فقط هو السماح لفريق الاتصال المعني بجدوى وسبل إدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية بمواصلة عمله، بوسائل تشمل المشاورات غير الرسمية.

المرفق الأول

موجزات للعروض التي قدمها فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي

ألف - تقرير فرقة العمل المعنية بالمقرر ٤/٢٧

١- قدم السيد لامبرت كويجيز، والسيدة بيلا مارانيون والسيد روبرتو بيكسوتو، الرؤساء المشاركون لفرقة العمل التي أنشأها فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي لإعداد التقرير المطلوب بموجب المقرر ٤/٢٧، عرضاً عن الصيغة الثانية من تقرير فرقة العمل. وبدأت السيدة مارانيون العرض بتقديم استعراض موجز للمقرر الذي طلب إلى الفريق إعداد تقرير من أجل تحديث المعلومات وتقديم معلومات جديدة فيما يتعلق بدائل المواد المستنفدة للأوزون على أساس التوجيهات والمعايير المبينة في المقرر ٩/٢٦. ويشير المقرر إلى أن التقرير ينبغي أن يأخذ في الاعتبار أيضاً آخر النتائج المستمدة من البرامج الرامية إلى اختبار مواد التبريد في ظروف درجات الحرارة المحيطة العالية وغير ذلك من البارامترات المبينة في المقرر. وقالت إن الفريق قد عقد فرقة عمل ضمت في البداية ٢٨ عضواً ثم ٣١ عضواً من الفريق ولجان الخيارات التقنية، بالإضافة إلى خبراء خارجيين. وأعربت عن تقديرها للجهود التي يبذلها أعضاء فرقة العمل في إعداد النسخة الثانية من تقرير فرقة العمل. وأوضحت أنه بالنظر إلى انعقاد اجتماع إضافي للفريق العامل المفتوح العضوية في عام ٢٠١٦ ومجال تركيز هذا الاجتماع، فقد اتخذ الفريق نهجاً مؤلفاً من ثلاثة أقسام في رده على المقرر. وكانت نسخة تقرير فرقة العمل، التي قدمت إلى الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه السابع والثلاثين، قد ركزت على قطاع التبريد وتكييف الهواء، وشملت معلومات مستكملة عن البدائل في هذا القطاع استناداً إلى تلك المدرجة في نسخة أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ التي قدمها الفريق من تقرير فرقة العمل المعنية بالمقرر ٩/٢٦. وقدمت أيضاً معلومات عن البرامج الرامية إلى اختبار مواد التبريد البديلة تحت ظروف درجات الحرارة المحيطة العالية، ومددت سيناريوهات التخفيف إلى عام ٢٠٥٠. وقدمت النسخة الثانية المستكملة من تقرير فرقة العمل، التي أعدت للاجتماع الثامن والثلاثين للفريق العامل، مزيداً من التحديثات للمعلومات المتعلقة بقطاع التبريد وتكييف الهواء استناداً إلى المناقشات غير الرسمية التي أجريت في الاجتماع السابع والثلاثين. واستجابت أيضاً لأجزاء أخرى من المقرر ٤/٢٧، بوسائل منها توفير المعلومات عن بدائل نظم التبريد في سفن الصيد وتحديث المعلومات المتعلقة ببرامج اختبار مواد التبريد في درجات الحرارة المحيطة العالية وافتراضات السيناريوهات. وللاجتماع الثامن والعشرين للأطراف، ستعد فرقة العمل تقريراً مستكملاً آخر، حسب الاقتضاء، مع مراعاة المناقشات التي جرت أثناء الاجتماع الثامن والثلاثين للفريق العامل، وأية معلومات جديدة تتاح لفرقة العمل.

٢- وفي الاجتماع السابع والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية عقدت مناقشات غير رسمية مع الأطراف، يرد موجزها في مرفق النسخة الحالية من التقرير. واستناداً إلى هذه المناقشات، أبرزت السيدة مارانيون المواضيع المحددة التي جرى تناولها في التقرير الحالي ضمن نطاق المقرر الحالي، والتي يمكن معالجتها في الوقت المتاح للاجتماع السابع والثلاثين والاجتماع الثامن والثلاثين للفريق العامل. وشملت تلك المواضيع على وجه التحديد آخر المعلومات المستجدة بشأن مواد التبريد وبوجه خاص المعلومات المتعلقة بأنواع تكنولوجيا التبريد وتكييف الهواء والتكنولوجيا المغايرة، ومعايير السلامة للبدائل الجديدة والمعايير التي تحدد ما إذا كان بديل ما "سليم بيئياً". وتناولت أيضاً برامج اختبار مواد التبريد في ظروف درجات الحرارة المحيطة العالية، وأتاحت مناقشة أكثر توازناً (للجوانب الإيجابية والسلبية معاً) لنتائج الاختبار، واستخدم فيها شكل الجدول لتمثيل معلومات الاختبار على نحو أفضل. وكان الموضوع الأخير الذي تناوله التقرير هو السيناريوهات بما في ذلك تفاصيل عن المعلومات المستخدمة وشمل ذلك ما يتعلق بتقديم تقارير الإبلاغ السنوية عن إنتاج أنواع محددة من

مركبات الكربون الهيدروفلورية المدرجة، ومعدلات النمو المقدرة المستخدمة والنظر في فترة أطول لتحويل التصنيع تستمر ١٨ سنة. وأشارت إلى أن الجزء المتبقي من العرض سيقدم تفاصيل عن كيفية تناول التقرير لهذه المواضيع المحددة. وفيما يتعلق بمواصلة مناقشة معايير ما هو "سليم بيئياً" بالنسبة لمواد التبريد، قالت إن المصطلح يمكن أن يعطى تعريفاً واسعاً، إلى جانب مصطلح يستخدم بشكل مشابه هو "المستدام بيئياً". وبمقتضى التقرير هذين التعريفين الواسعين وبعض أطر العمل حيثما استخدمت، ولكنه استخدم تعريفاً أضيق، معتبراً أن البدائل التي توصف بأنها "ذات قدرة منخفضة على إحداث الاحترار العالمي" أو "ذات قدرة أقل على إحداث الاحترار العالمي" تهدف إلى تلبية معايير ما هو "مستدام بيئياً" و "سليم بيئياً".

٣- بعد ذلك قدم السيد كويجيز معلومات مستكملة من التقرير المتعلق بمواد التبريد وأنواع التكنولوجيا في قطاع التبريد وتكييف الهواء، ومواد التبريد البديلة لأنواع مختلفة من معدات التبريد وتكييف الهواء، وأنواع التكنولوجيا البديلة المغايرة، وآخر التطورات في مجال استخدام تكنولوجيا ذات كفاءة عالية على ثاني أكسيد الكربون واستخدام المعايير المتعلقة بالاستخدام الآمن لمواد التبريد في صناعة التبريد وتكييف الهواء. وقال إن ثاني أكسيد الكربون، أي مادة التبريد (R-744)، يستخدم على نحو متزايد في متاجر السوبر ماركت الكبيرة في جميع أنحاء العالم، في نظم التبريد التعاقبي وفي النظم العابرة للنقطة الحرجة، حيث تجرى الأبحاث على نطاق واسع على النظم الأخيرة بهدف التقليل من خسائر الطاقة. وفي مكيفات الهواء المتنقلة المستخدمة في وسائل النقل، استمر تسويق مادة التبريد HFO-1234yf بالنسبة لمركبات النقل الجديدة، وانتشر إلى عدد كبير من تصميمات المركبات الأخرى، ولا سيما لدى الأطراف غير العاملة بالمادة ٥، ولكن الإنجاز الكامل لا يزال هدفاً بعيداً. وعلاوة على ذلك، استمر تطوير أجهزة تكييف الهواء المتنقلة التي تستخدم مادة التبريد R-744، ويبدو أنها أوشكت دخول مرحلة التسويق. ثم قال إن ضغط البخار ظل يمثل التكنولوجيا الأساسية بالنسبة لجميع تطبيقات التبريد وتكييف الهواء خلال مائة سنة خلت، ومنذ سنوات عديدة يجري تطوير عدة أنواع من التكنولوجيا التي لا تستخدم تكنولوجيا ضغط البخار (التكنولوجيات المغايرة). أما بالنسبة للمعايير فتعمل بشأنها بنشاط الهيئة الدولية للتكنولوجيا الكهربائية والإلكترونية (IEC) والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وقال إن معايير الهيئتين تشمان سلامة مواد التبريد (التعريفات والكميات الحدية لشحنة مادة التبريد) والصيانة (الممارسات الآمنة، وما إلى ذلك) وعلى وجه الخصوص، تؤثر الكميات الحدية للشحن تأثيراً بالغاً على تحديد أي مواد التبريد تعتبر آمنة للاستخدام وعلى المواقع التي يمكن أن تستخدم فيها.

٤- وعرض السيد بيكسوتو معلومات بشأن الفصل الجديد والمرفق الواردين في الصيغة الحالية من التقرير فيما يتعلق ببدائل نظم التبريد على سفن الصيد. ويستجيب الفصل الجديد للطلب الوارد في المقرر ٢٧/٤ بتقديم ما يتاح من معلومات جديدة ومحدثة فيما يتعلق بـ "توافر البدائل للحلول محل المركبات الأخرى وللتعديل التحديثي في سفن الصيد، بما في ذلك في البلدان الجزرية الصغيرة." وذكر أن نسبة ٧٠ في المائة من أساطيل الصيد العالمية لا تزال تستخدم مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-٢٢ وأن التحدي الذي تمثله إمكانية الانتقال إلى بدائل منخفضة القدرة على إحداث الاحترار العالمي يتسم بأهمية كبيرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فهي المنطقة التي تعمل فيها نسبة ٧٠ في المائة من أساطيل الصيد العالمية والاقتصاد فيها يعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع الصيد. وقال إن هناك خيارات لتحقيق الانتقال من المواد ذات القدرة العالية على إحداث الاحترار العالمي إلى البدائل منخفضة القدرة على إحداث الاحترار العالمي، التي يمكن أن تصنف حسب المخاطر التي تشكلها من النواحي المالية والتقنية والتنظيمية. والخيار الأول هو استخدام مادتين من مواد التبريد غير الكربونية-الهالوجينية: الأمونيا (R-717) وثاني أكسيد الكربون (R-744). ويسبب التكاليف

والتعديلات اللازمة لا تمثل مادة التبريد R-717 حلاً عملياً من أجل الاستبدال أو التعديل التحديثي للوحدات الموجودة على السفن العاملة حالياً، ولكنه حل يمكن النظر فيه بالنسبة للسفن الجديدة أو لعمليات إعادة البناء بالكامل. وعلى الرغم من ذلك تحققت بعض التجارب الإيجابية لدى استخدام المادة R-744 في مثل هذه الظروف. وفيما يتعلق بالتكلفة فإن النظم التي تعمل بالمادتين R-717 و R-744 تتنافس حالياً مع تكلفة نظم مركبات الكربون الهيدروفلورية. الخيار الثاني هو استبدال مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-22 مع تعديل المنشآت. وقال إن العديد من خلائط مركبات الكربون الهيدروفلورية يجري تناولها بالبحث حالياً ولكن لم يتح بعد التوصل إلى حل. ومن الممكن توقع التوصل إلى حل للأجل المتوسط وإيجاد بدائل ممكنة على الأرجح في الفئة A2 أو الفئة A2L (مواد التبريد ذات القابلية الطفيفة للاشتعال) التي تتطلب تطبيق تدابير السلامة الكافية. والخيار الثالث المتمثل في استخدام مواد التبريد سهلة الإحلال، وعمليات التعديل التحديثي باستخدام مواد التبريد ذات القدرة المعتدلة على إحداث الاحتزار العالمي سيكون مناسباً للنظم التي سجلت فترات خدمة أقل من 10-15 سنة. ويتمثل الخيار الرابع في مواصلة استخدام مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-22 للنظم المتبقية التي لا تزيد فترة خدمتها عن 4 أو 5 سنوات. وكانت إحدى المسائل التي يتعين النظر فيها فيما يتعلق بالخيار 4 هي كيفية تلبية المتطلبات التنظيمية للمواد المستنفدة للأوزون في البلدان المستوردة.

5- بعد ذلك، عرض المعلومات المحدثة والجديدة فيما يتعلق باختبار البدائل تحت ظروف درجات الحرارة المحيطة العالية. ويقدم الفصل المنقح الذي يتناول هذا الموضوع مزيداً من المعلومات عن التقارير التي نشرت للمشاريع التي اختبرت في إطارها مواد تبريد بديلة عند حرارة 35 درجة مئوية وفي حوالي 52 درجة مئوية، وتضمن موجزات على هيئة جداول لكل مشروع من المشاريع الثلاثة. وكانت الجوانب الرئيسية المقدمة لمشاريع الاختبار على النحو التالي:

(أ) مشروع تعزيز استخدام المبردات ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحتزار العالمي في صناعة تكييف الهواء بالبلدان التي تتميز بدرجات حرارة محيطة عالية (PRAHA): أنجزت المرحلة الأولى ونشر التقرير، كما أنجز 13 نموذجاً أولياً بمواصفات محددة في أربع فئات، واختبرت خمسة بدائل مختلفة بالمقارنة مع مادتي التبريد اللتين اعتبرتتا كخط أساس وهما مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-22 والمركب R-410A. المرحلة الثانية. اعتمدت وستبدأ في عام 2016؛

(ب) المشروع المصري لبدائل مواد التبريد (EGYPRA): لا يزال قيد التنفيذ، ولم تنشر نتائجه حتى الآن؛

(ج) وزارة الطاقة الأمريكية: أنجزت المرحلة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر 2015 ونشر تقرير عنها. اختبر 10 بدائل في وحدتين بالمقارنة مع مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-22 والمركب R-410A، مع تغيير كمية شحن مادة التبريد وجهاز التوسيع (التحسين الطفيف). وبدأت المرحلة الثانية خلال عام 2016؛

(د) برنامج تقييم مواد التبريد البديلة (AREP): أنجزت المرحلة الأولى في عام 2014. والمرحلة الثانية أنجزت في عام 2016؛ يجري الإبلاغ عن الاختبار، ونشر البرنامج 33 تقريراً. وفي البرنامج الثاني لتقييم مواد التبريد البديلة (AREP-II)، أجريت الاختبارات من جانب كيانات متعددة استخدمت بروتوكولات اختبار مختلفة. كان مجموع مواد التبريد المختبرة 17 مادة (HFC-32، DR-5A، DR-55، L-20، L-41، N-20، ARM-20، HPR2A، وغيرها) وجرى اختبارها في مجموعة واسعة من نظم خط الأساس المتنوعة التي

كانت مشحونة أصلاً بمركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-٢٢ (HCFC-22) أو بأحد المواد (R-404A أو R-407C أو R-410A)، وكان الاختبار إما عن طريق الإحلال المباشر السهل أو بتحسين الطفيف.

٦- بعد ذلك قدم الملاحظات التالية فيما يتعلق بمشاريع الاختبار: كان من الصعب مقارنة مشاريع الاختبارات في درجات الحرارة المحيطة العالية الحالية (مشروع PRAHA، ومشروع مختبر أوك ريدج الوطني (ORNL)، وبرنامج تقييم المبردات البديلة)؛ ومن شأن استخدام بارامترات اختبار قابلة للمقارنة في الاختبارات والتجارب الميدانية المستقبلية أن يكون مفيداً لتقييم النتائج؛ ويلزم إجراء تقييم شامل لمخاطر البدائل القابلة للاشتعال أثناء التركيب والصيانة والإخراج من الخدمة في ظروف درجات الحرارة المحيطة العالية؛ وستتأثر عملية الانتقال بالتوافر التجاري لمواد التبريد والعناصر الجديدة اللازمة لتحسين الأمثل لمعدات التبريد وتكييف الهواء.

٧- بعد ذلك قدم السيد كويجزر معلومات بشأن التحديثات التي أدخلت على الفصل المتعلق بسيناريو العمل كالمعتاد وسيناريو التخفيف. وسرد العوامل التي أخذت في الحسبان، من قبيل القواعد التنظيمية الحالية والتي يجري النظر فيها لدى الأطراف غير العاملة بالمادة ٥ وأثر اللوائح التي يجري النظر فيها؛ والجدول المنقح المتعلق بنسب النمو لمختلف القطاعات الفرعية للتبريد وتكييف الهواء؛ والمعلومات الإضافية عن إنتاج مركبات الكربون الهيدروفلورية المختلفة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المركبات الأساسية لقطاع التبريد وتكييف الهواء؛ ومسألة إضافة ١٨ سنة لفترة التحويل الصناعي في سيناريو التخفيف-٣ للطرف العامل بموجب المادة ٥، وأثر ذلك على الطلب الإجمالي. وذكر أن المرفق ٣ يقدم لمحة عامة عن القواعد التنظيمية النهائية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان، التي تعالج جميعها مركبات الكربون الهيدروفلورية.

٨- وفيما يتعلق بالقواعد التنظيمية التي يجري النظر فيها لسيناريو العمل كالمعتاد بالنسبة للطرف غير العامل بموجب المادة ٥، أوجز القواعد التنظيمية للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ملاحظاً أن توقعات السيناريو بدون القواعد التنظيمية تمتد إلى عام ٢٠٣٠ فحسب، وذلك بسبب عدم اليقين بشأن ما قد ينفذ من الأنظمة والسياسات والخيارات البديلة بعد تلك السنة. وعرض منحنيين يوضحان أثر استخدام النهجين لسيناريو العمل كالمعتاد. وفيما يخص سيناريوهات التخفيف، أكد أنها لم تتغير بالمقارنة مع تلك الواردة في النسخ السابقة من التقرير، كما أكد أنه بالنسبة لسيناريو التخفيف-٣ (MIT-3) جرى تحديد الطلب للفترات المختلفة اللازمة للتحويل الصناعي وذلك لفترة تراوحت من ٦ إلى ١٨ عاماً بالنسبة للأطراف العاملة بموجب المادة ٥. ثم بيّن الطلب قيم الطلب الإجمالي المتكامل المحسوبة لسيناريو العمل كالمعتاد وسيناريو التخفيف-٣، وسيناريو التخفيف-٤ وسيناريو التخفيف-٥ للفترتين ٢٠٢٠-٢٠٥٠ و ٢٠٢٠-٢٠٤٠. وظهرت في سيناريو التخفيف-٣ للفترة ٢٠٣٠-٢٠٥٠ أكبر الوفورات بالمقارنة مع سيناريو العمل كالمعتاد، بالغة في حدود ٧٥ في المائة. بعد ذلك عرض الرسوم البيانية لفترات التحويل المختلفة وأثرها على الطلب الإجمالي في التصنيع بالنسبة لسيناريو التخفيف-٣. وأدت فترة تحويل صناعي مدتها ست سنوات إلى انخفاض سريع في إجمالي الطلب السريع بعد بدء التحويل؛ في حين أدت فترة تحويل مدتها ١٢ عاماً إلى انخفاض الطلب الإجمالي ببطء شديد بعد بدء التحويل، في حين أدت فترة التحويل البالغة ١٨ سنة إلى استمرار ارتفاع الطلب خلال السنوات الاثني عشرة الأولى بعد بدء التحويل، ولم يبدأ الطلب في الانخفاض إلا بعد انتهاء تلك المدة.

٩- واختتم كلمته قائلاً إن الخطوة التالية التي ستتخذ استجابة للمقرر ٤/٢٧ هي إعداد نسخة أخرى مستكملة من تقرير الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف، حسب الاقتضاء، مع مراعاة المناقشات التي جرت أثناء الاجتماع الثامن والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية وأي معلومات جديدة متاحة.

٢ - تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي لعام ٢٠١٦

١٠- قدم السيد أشلي وودكوك الرئيس المشارك للفريق والرئيس المشارك للجنة المؤقتة المعنية بالخيارات التقنية للرغاوى المرنة والجاسئة عرضاً عن تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي للعام ٢٠١٦، فأوجز الخطة العامة للعرض الذي يشمل التقرير المرحلي لكل لجنة من لجان الخيارات التقنية، والتوصيات المتعلقة بالإعفاءات لأغراض الاستخدام الحرج وبإعفاء واحد لغرض الاستخدام الضروري، ومتابعة المقرر ٧/٢٦ بشأن الهالونات، كما يشمل عرض الاستجابة للمقرر ٥/٢٧، بشأن مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية.

١١- بعد ذلك قدم التقرير المرحلي للجنة الخيارات التقنية للرغاوى المرنة والجاسئة. فأبلغ أن اللجنة تؤدي عملها بشكل جيد، حيث تحققت نسبة حضور قدرها ٩٠ في المائة لأعضائها في اجتماع لجنة الخيارات التقنية للرغاوى المرنة والجاسئة المنعقد في أيار/مايو ٢٠١٦ في مونتريال، وتوافقت الآراء على التقرير المرحلي. ويزداد الطلب على الرغاوى بنسبة ٥ كل عام، ليصل إلى ٢٧ مليون طن في عام ٢٠١٩، وتتسم منتجاتها بالأهمية للحماية في مجالي المناخ والغذاء. وهناك عدد كبير من مصنعي الرغاوى جرى تزويدهم، أيضاً، بعدد أقل من حجرات أنظمة التصنيع وهناك عدد أقل من ذلك من شركات المواد الكيميائية يقوم بتصنيع عوامل الإرغاء. وأدى الانتقال إلى عوامل الإرغاء الجديدة إلى إعادة تشكيل حجرات نظم التصنيع وقد يشكل هذا تحدياً أساسياً لكثير من جهات تصنيع الرغاوى، ولاسيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأطراف العاملة بموجب المادة ٥. وأشار السيد وودكوك إلى وجود خطأ في التقرير المرحلي فيما يتعلق بالتخفيض التدريجي (بدلاً من التخلص التدريجي) من مركبات الكربون الهيدروكلورية في أستراليا، وعرض النص المصوب المتفق عليه. ووصف أيضاً بعض التحديات التي يمكن أن تنشأ أثناء الانتقال إلى بدائل منخفضة القدرة على إحداث الاحترار العالمي في عمليات الإرغاء. وينبغي النظر في الأداء الحراري للأجل الطويل، فضلاً عن العديد من القواعد التنظيمية المختلفة التي تؤثر في اختيار العوامل، بما في ذلك الشروط المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة، والسلامة من الحرائق والمركبات العضوية المتطايرة. ويمكن للكثير من جهات تصنيع الرغاوى لدى الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ أن تتخطى المراحل بالقفز مباشرة من عوامل الإرغاء القائمة على مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية إلى بدائل ذات قدرة منخفضة على إحداث الاحترار العالمي، ولكن خيارات البدائل آخذة في التطور. وترتبط الهيدروكربونات بتكلفة رأسمالية عالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بضرورة إدارة السلامة من الحرائق. أما الأوليفينات الهيدروكلورية والأوليفينات الهيدروكلورية فلورية فهي ذات قابلية اشتعال معدومة أو منخفضة ولكن تكلفتها عالية حالياً. وتتسم فورمات الميثيل والميثيلال بقابليتها للاشتعال، ولكن ذلك يمكن التعويض عنه جزئياً عن طريق المزج مع البوليولات. وقد توفر المزايج التي تخضع للتحسين الأمثل المؤلف من جميع عوامل الإرغاء بما في ذلك فورمات الميثيل والميثيلال، والأوليفينات الهيدروكلورية (HFO)، والأوليفينات الهيدروكلورية فلورية (HCFO) حلولاً تقلل إلى أدنى حد ممكن من أضرار العوامل الفردية. وأشار إلى أن التقرير المرحلي للجنة الخيارات التقنية للتبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية سيؤجل لتفادي تكرار المعلومات المقدمة في التقارير الأخير لفرقة العمل، ولا سيما تقرير فرقة العمل المعنية بالمقرر ٤/٢٧ المقدم إلى الاجتماع الثامن والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية.

١٢- وقدم السيد سيرجي كويلوف، الرئيس المشارك للجنة الخيارات التقنية المعنية بالهالونات (HTOC)، عرضاً عن التقرير المرحلي للجنة المؤلف من معلومات مستكملة عن البدائل، ومعلومات مستكملة عن قطاع الجيش والطيران، ومعلومات عن متابعة المقرر ٧/٢٦. وفيما يتعلق ببدائل الهالونات، أشار إلى أنه بالإضافة إلى ٣،٣،٣-ثالث فلوريد-٢-برومو البروبين (2-BTP) يجري تطوير خمسة عوامل جديدة: ثلاثة لتطبيقات التسييل

للاستعاضة عن الهالون ١٢١١، وعاملين اثنين لتطبيقات الغمر للاستعاضة عن الهالون ١٣٠١. وتقر هذه العوامل بمراحل مختلفة في عملية تطويرها، وبعضها لا يتاح إلا بكميات مختبرية. وأحد هذه العوامل، الأوليفين الهيدركلوري فلوري (HCFO-1233zd(E)) يجري إنتاجه بالفعل كعامل إرغاء ومادة إذابة وتبريد، وجرى تقديمه كعامل غمر كامل لإطفاء الحرائق عن طريق برنامج سياسة البدائل الجديدة ذات الأهمية لوكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة. وبالتالي من الممكن أن يتوفر عامل إطفاء حرائق آخر في المستقبل القريب. وفيما يتعلق بالقطاع العسكري، أفاد بأن جيش الولايات المتحدة استضاف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ حلقة عمل مدتها يومان عن الحماية من الحرائق العسكرية، بينما يجري التخطيط لتنظيم حلقة عمل أخرى لعام ٢٠١٧. وحضر الحدث في عام ٢٠١٥ مشاركون من جهات أخرى في الولايات المتحدة في مجالات الخدمات العسكرية والصناعة والأوساط الأكاديمية بالإضافة إلى شركاء من الجهات العسكرية الحليفة. وناقش المشاركون القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل الهالونات والمواد البديلة لعوامل إطفاء الحريق القائمة على المركبات الهيدروفلورية، والتهديدات الناشئة من قبيل بطاريات أيونات الليثيوم. وأتاح هذا الحدث تبادلاً حسناً للمعلومات، وتوفر لجنة الخيارات التقنية للهالونات المعلومات المتعلقة به للأطراف في بروتوكول مونتريال من أجل تشجيع مشاركة جيوشها في أنشطة تعاون ماثلة في المستقبل.

١٣- وذكر أن لجنة الخيارات التقنية للهالونات تواصل أيضاً عملها مع منظمة الطيران المدني الدولي بشأن التخلص التدريجي من الهالونات في الطيران المدني. وتتوقع اللجنة أن منظمة الطيران المدني الدولي ستوافق على عام ٢٠٢٤ تاريخاً نهائياً لا يجوز بعده استخدام الهالونات في حجلات الشحن في الطائرات المصممة حديثاً. ومن المهم أيضاً أن يحصل المركب (2-BTP) على الموافقة التنظيمية في الولايات المتحدة من أجل استيراده في أجهزة الإطفاء المحمولة والهياكل المحيطة بالمحركات في الطائرات. وبالنسبة للوكالة الأوروبية لسلامة الطيران، يتوقع وضع القواعد واعتماد القواعد التنظيمية النهائية التي تحكم استخدام الهالونات في الطيران في عام ٢٠١٧. وتاريخ التطبيق المتوقعة تأتي بعد سنة واحدة من الدخول لنظم دورات المياه (استبدال الهالون ١٣٠١) و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ لأجهزة الإطفاء المحمولة (استبدال الهالون ١٢١١).

١٤- وقدم أيضاً معلومات عن متابعة المقرر ٧/٢٦. ووفقاً للمقرر تلقت أمانة الأوزون معلومات من أربعة أطراف هي: أستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وأوجز الرسائل الرئيسية التي تضمنتها الردود، التي كانت مفيدة للغاية وأعرب عن قلقه من أن إمدادات الهالونات المعاد تدويرها قد تكون غير كافية لتلبية احتياجات الطيران المدني في المستقبل.

١٥- وبدأت السيدة مارتا بيزانو، الرئيسة المشاركة للجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل، عرضها عن التقرير المحلي لتلك اللجنة بالإشارة إلى أن الاستخدامات الخاضعة للرقابة لبروميد الميثيل من جانب جميع الأطراف لا يسمح بها في الوقت الراهن إلا وفقاً للإعفاءات لأغراض الاستخدام الحرج. ولهذا السبب، فإن أكثر من ٩٠ في المائة من بروميد الميثيل يستخدم حالياً لأغراض الحجر الصحي والمعالجة قبل الشحن، وهي من الاستخدامات المعفاة. وقد ظل الاستهلاك لأغراض الحجر والمعالجة قبل الشحن مستقراً نسبياً عند ١١ ٠٠٠ طن متري سنوياً ولكنه أخذ في التزايد لدى الأطراف العاملة بموجب المادة ٥، وفي الانخفاض لدى الأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥. وأشارت أيضاً إلى أن بعض التحديات الرئيسية لا تزال قائمة في مجال الاستخدامات الخاضعة للرقابة، بما في ذلك التجارة غير القانونية في بروميد الميثيل، وعدم الإبلاغ عن المخزونات ووجود بعض الاستخدامات غير المبلغ عنها.

١٦- وتشمل التطورات الجديدة فيما يتعلق بدائل بروميد الميثيل المستخدمة لأغراض الحجر والمعالجة قبل الشحن ضبط الأجواء للحبوب وثنائي نيتريل الإيثان (EDN) للخشب المقطوع؛ وهذه التطورات مهمة لأن استخدام بروميد الميثيل لحماية الحبوب والخشب المقطوع تشكل الجزء الأكبر من الاستخدامات الحالية لبروميد الميثيل في أغراض الحجر والمعالجة قبل الشحن. وبالإضافة إلى ذلك، سنت نيوزيلندا قانوناً ينص على أن جميع عمليات التبخير ببروميد الميثيل لأغراض الحجز والمعالجة قبل الشحن يجب أن تتم اعتباراً من عام ٢٠٢٠ باستخدام معدات لاسترداد المادة. وتناولت أيضاً التقارير الواردة من الاتفاقية الدولية لحماية النباتات التي تشير إلى أنه سيجري النظر في تنقيح المعيار الدولي لتدابير الصحة النباتية رقم ١٥ (ISPM-15) لإتاحة معالجة الحجر الصحي باستخدام فلوريد السلفوريل والأجواء المعدلة.

١٧- وفي سياق احتتامها للعرض ذكرت أن التحديات المتبقية فيما يتعلق ببروميد الميثيل تشمل البدائل المستخدمة في المشاتل بالنظر إلى المستويات العالية المطلوبة لصحة مواد التكاثر النباتي وإلى الأساليب المختلفة التي قد يجري بها تصنيف الآفات والأمراض من طرف إلى آخر (أي باعتبارها استخدامات لأغراض الحجر والمعالجة قبل الشحن أو استخدامات خاضعة للرقابة تتطلب الحصول على إعفاءات لأغراض الاستخدامات الحرجة). ومن الأمور التي تشكل صعوبة أيضاً ازدياد بعض الأمراض (مثلاً تعفن الماكروفومينا في ثمرة الفراولة) نتيجة لاستخدام البدائل.

١٨- وبدأ السيد إيان بورتر، باسم الرئيسين المشاركين الأخرين من لجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل (السيد محمد بصري والسيدة بيزانو) عرضاً عن التوصيات المؤقتة للجنة بشأن الإعفاءات لأغراض الاستخدام الحرج لعامين ٢٠١٧ و ٢٠١٨ بتقديم لمحة عامة عن الاتجاهات والنتائج المتعلقة بالترشحات للإعفاءات لأغراض الاستخدام الحرج لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وذكر أن طلبات الإعفاءات لأغراض الاستخدام الحرج لبروميد الميثيل من الأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥ انخفضت من ١٤٦ ترشيحاً لكمية بلغت ١٨ ٧٠٠ طن في عام ٢٠٠٥ إلى ترشيحين من كندا وأستراليا، لكمية ٣٤ طناً في عام ٢٠١٨. وفي الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ انخفض مجموع كمية بروميد الميثيل المرشحة للإعفاءات لأغراض الاستخدام الحرج من ٥٣٠ طناً في عام ٢٠١٥ إلى ٣٠٠ طن لعام ٢٠١٧، ولم تقدم المكسيك ترشيحاً في الجولة الحالية. وكانت الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ التي قدمت ترشيحات في الجولة الحالية هي الأرجنتين والصين وجنوب أفريقيا.

١٩- وأشار إلى أن مجموع المخزونات المبلغ عنها من جميع الأطراف بلغ ١٤٠ طناً. وكانت هذه أول جولة ترشيح تبلغ فيها الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ عن المخزونات؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإن أحد الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ التي تقدم ترشيحاً للإعفاءات لأغراض الاستخدام الحرج لم يقدّم بالإبلاغ عن المخزونات في حين أبلغت بقية تلك الأطراف عن عدم امتلاكها لأي مخزونات. وأضاف أن توصيات اللجنة بشأن الإعفاءات لأغراض الاستخدام الحرج، مثلما جرت العادة، لم تعدّل باحتساب المخزونات. بعد ذلك قدم لمحة عامة عن التوصيات النهائية بشأن الإعفاءات لأغراض الاستخدام الحرج في ستة ترشيحات لاستخدامات ما قبل الزراعة (تبخير التربة). ووردت هذه الترشيحات من طرفين غير عاملين بموجب المادة ٥ (كندا وأستراليا) ومن ثلاثة أطراف عاملة بموجب المادة ٥ (الأرجنتين والصين وجنوب أفريقيا). وبالنسبة لشتلات الفراولة الأسترالية في عام ٢٠١٨، صدرت التوصية المؤقتة بتقليل الكمية المرشحة بنسبة ١٥ في المائة، من ٢٩,٧٦ طناً إلى ٢٥,٧٦٦ طناً، استناداً إلى تخفيض طفيف (٠,٠٣ طن) لمعالجة المادة التحتية، ويستند التخفيض المتبقي إلى التبخير بالبدائل المتاحة (أي D/Pic-١,٣) في وقت مبكر من دورة المحصول عندما تكون التربة دافئة ولا

تظهر فيها المشكلات المرتبطة بظروف التربة الباردة. ومن الممكن أن يجري تحديث برنامج الأبحاث الحالي إلى الاجتماع الحالي للفريق العامل المفتوح العضوية وفقاً للمقرر ٤/٢٥.

٢٠- وبالنسبة لشتلات الفراولة الكندية، رأت اللجنة أنها غير قادرة على تقييم ترشيح عام ٢٠١٧ لكمية ٥,٢٦١ طنناً لأنها رأت أن برنامج الأبحاث الذي يدعم الترشيح لم يكن كافياً وأن مسألة كلورويبيرين المياه الجوفية لا تزال غير واضحة؛ ومن المتوقع، مع ذلك، أن الطرف قد يقدم تحديثاً آخر أثناء الاجتماع الحالي على النحو المطلوب بموجب المقرر ٤/٢٥. وبعد التقييم المؤقت، قدمت كندا معلومات تشير إلى أنه من المقرر تنفيذ برنامج بحث مفصل وممول يتناول بقية أعراض الاستخدام الحرج لديها. وبالنسبة للترشيح الذي قدمته الأرجنتين لكمية ٤٥,٣ طنناً لفاكهة الفراولة، أقرت اللجنة وجود حدود لفعالية البدائل في المناطق الباردة، ولكنها أوصت بتخفيض الكمية إلى ٣٥,٧١ طنناً على أساس الأخذ بالأغشية الحاجزة مع استخدام بروميد الميثيل خلال فترة سنتين واعتماد البدائل المتاحة (أي 1,3-D/Pic). وبالنسبة للترشيح المقدم لكمية ٧٥ طنناً للطماطم، أقرت اللجنة أنه لا توجد حالياً بدائل يمكن استخدامها للديدان الأسطوانية من نوع ناكوبوس (Nacobbus nematode). واستندت التوصية المؤقتة إلى الأخذ بالأغشية الحاجزة مع استخدام بروميد الميثيل على مدى فترة سنتين. وبالنسبة للترشيحين المقدمين من الصين (الحقول المفتوحة والزراعة المحمية للزنجبيل)، صدرت التوصية المؤقتة بتخفيض الكمية بنسبة ١٣ في المائة لمراعاة تأثير الأخذ بالأغشية الحاجزة مع استخدام بروميد الميثيل على مدى فترة سنتين.

٢١- واختتم السيد بصري العرض بتقديم الترشيح للإعفاء لأغراض الاستخدام الحرج في السلع والهيكل الذي تقدمت به جنوب أفريقيا. وصدرت التوصية المؤقتة بتخفيض الكميات المرشحة في القطاعين الرئيسيين المذكورين في الترشيح، وهما المطاحن والمسكن. ففي المطاحن جرى تخفيض الكمية المرشحة البالغة ١٣ طنناً على أساس معدل جرعات تبخير قدره ٢٠ غرام/متر ٣ وعملية تبخير واحدة سنوياً كحد أقصى، وذلك كتدبير انتقالي لإتاحة الوقت الكافي من أجل اعتماد البدائل والاستفادة منها على الوجه الأمثل. واستند التخفيض بالنسبة للمسكن (المنازل) إلى ضبط معدل التبخير ليتوافق مع الافتراضات المعيارية للجنة. وفي ختام عرضه، أوجز النقاط البارزة على النحو التالي: لم تقدم الولايات المتحدة أي ترشيح لأغراض الاستخدام الحرج في الجولة الحالية؛ ولم تقدم المكسيك ترشيحاً في الجولة الحالية، وأشارت بصورة غير رسمية إلى أن لديها مخزونات؛ وأشارت الصين إلى أنها تعتمد أن يكون العام ٢٠١٨ هو آخر عام تقدم فيه الترشيحات لأغراض الاستخدام الحرج. ولم تقم جميع الأطراف بتقديم الأطر المحاسبية على النحو المطلوب بموجب الفقرة ٩(و) من المقرر د. ٤/١، وهو أمر هام لأن الإبلاغ الدقيق عن المخزونات مسألة حيوية في التقييم. وأخيراً، لاحظ أن إسرائيل أبلغت أمانة الأوزون باستخدام طارئ لكمية ٥٠٠ كيلوغرام من بروميد الميثيل لمخزونات المتاحف.

٢٢- وقدمت السيدة هيلين توب، الرئيسة المشاركة للجنة الخيارات التقنية الطبية والكيميائية، التقرير المرحلي الافتتاحي للجنة، معلنة اقتراب الإنجاز الكامل للتحويل العالمي عن أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة القائمة على مركبات الكربون الكلورية فلورية، مع تنفيذ عمليات التصنيع المتبقية لمثل تلك الأجهزة باستخدام مخزونات مركبات الكربون الكلورية فلورية. وبهذا ستصبح الأسواق خالية من مركبات الكربون الكلورية فلورية في السنوات القليلة المقبلة. ولا تزال أجهزة الاستنشاق بالمساحيق الجافة ذات الملكية المسجلة آخذة في التنوع، وتقوم الشركات بالاستثمار في أنواع فريدة من التكنولوجيا الخاصة بها لإعطاء الجرعات. ولكن أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة لا تزال تمثل عماد المعالجة بالاستنشاق، وتستأثر بحوالي ٦٠ في المائة من السوق العالمية. وفي الأطراف العاملة بموجب المادة ٥، ازداد استخدام أجهزة الاستنشاق بصورة عامة وفي حين أصبح استخدام

أجهزة الاستنشاق بالمساحيق الجافة مقبولاً على نطاق واسع. وقدم السيد جيانجن زانغ، الرئيس المشارك للجنة، تقريراً عن الاستعراض الذي أجرته اللجنة للمعلومات المتعلقة بعوامل التصنيع، والتي قدمتها الأطراف وفقاً للمقرر ٦/١٧. وقال إنه، استناداً إلى المعلومات المقدمة أو تلك التي لم يعد يبلغ عنها، قد يرغب اجتماع الأطراف في النظر في أن يحذف من الجدول ألف الوارد في المقرر ٧/٢٣ إنتاج البوليبروبين المكور، وأسيئات فينيل الإيثيلين المكور، ومشتقات إيزوسيانيت الميثيل؛ وحذف إسرائيل لتخلصها من ثالث كلوريد النيتروجين في إنتاج الكلور والقلويات؛ والولايات المتحدة لإنتاج البوليوليفين المكور المسلفن. وبالإضافة إلى ذلك، قد ترغب فرادى الأطراف في النظر في تخفيض مستويات التركيب/الاستهلاك والانبعثات القصوى في الجدول باء من المقرر ٧/٢٣ استناداً إلى بياناتها المبلغ عنها. وقد تود الأطراف أيضاً أن تنظر في تحديث المعلومات الخاصة بما فيما يتعلق باستخدامات عوامل عمليات التصنيع الإحدى عشرة المتبقية وأن تقدم المعلومات بشأن التكنولوجيا المستخدمة حالياً للحد من الانبعثات، والانبعثات الفعلية، والبدائل المتاحة للاستعاضة عن المواد المستنفدة للأوزون في تلك العمليات، بحلول نهاية عام ٢٠١٧ في الوقت المناسب لإدراجها في التقرير المقبل الصادر عن اللجنة بموجب المقرر ٦/١٧، في أوائل عام ٢٠١٨. بعد ذلك قام السيد كيشي أوهنيشي، الرئيس المشارك للجنة، بمواصلة العرض فقدم تقريراً عن استعراض اللجنة وتوصياتها بشأن الترشيحات المقدمة من الصين لعام ٢٠١٦ للإغفاءات لأغراض الاستخدام الضروري لكمية ٦٥ طنناً من رابع كلوريد الكربون من أجل الاستخدام في تحليل المياه. وفي عام ٢٠١٦، أبلغت الصين عن صعوبة تنفيذ نموذج جديد يستخدم التنظير الطيفي لليزر وسط طيف الأشعة تحت الحمراء، وقررت الاستعاضة عن رابع كلوريد الكربون برابع كلورو الإيثيلين، مما يتيح استمرار استخدام المعدات القائمة للقياس الطيفي بالأشعة تحت الحمراء. وطلبت اللجنة أن تقوم الصين، قبل تقديمها لأي ترشيحات أخرى، بتقديم معلومات محددة عن أي تقييمات أجرتها لاستخدام الأساليب التحليلية الدولية الأخرى؛ وعن التقدم المحرز في تطوير أساليبها البديلة، بما في ذلك تنقية رابع كلورو الإيثيلين؛ وجدول زمني للتخلص التدريجي من الاستخدامات المخبرية والتحليلية لرابع كلوريد الكربون، يشير إلى الخطوات والتواريخ المتوقعة لهذه العملية.

٢٣- بعد ذلك، واصل السيد كويجز العرض فقدم معلومات عن التقرير الذي أعده الفريق العامل الذي أنشأه فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي استجابة للمقرر ٥/٢٧، باسم الرئيسين المشاركين للفريق العامل السيد دانيال فيرونينك والسيدة شيكيو زانغ. وفي المقرر ٥/٢٧ طلب اجتماع الأطراف إلى الفريق أن يجري الأبحاث ويعد تقريراً لكي ينظر فيه الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه الثامن والثلاثين، وذلك بشأن ثلاثة طلبات مستقلة قدمتها الأطراف، ويتعلق أحدها بتقدير لكميات الاستخدامات الضرورية للأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥ اعتباراً من عام ٢٠٢٠، ويتعلق طلب آخر بتقييم احتياجات خدمات الصيانة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠ لدى الأطراف غير العاملة بالمادة ٥، في حين كان الثالث يتعلق بتقرير عن كميات مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية المنتجة مؤخراً، وتقديرات الإنتاج المستقبلي والاحتياجات التقديرية للأطراف العاملة بموجب المادة ٥ من أجل تلبية الاحتياجات المحلية الأساسية بعد عام ٢٠٢٠. ووصف السيد كويجز تكوين الفريق العامل، الذي يتألف من تسعة أعضاء في الفريق. وأوضح النهج المتبع في الاستجابة للمقرر ٥/٢٧ وذكر عدداً من العناصر المتعلقة بذلك. ليست حالة مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ماثلة لحالة مركبات الكربون الكلورية فلورية؛ فعلى مدى سنوات كثيرة ماضية كانت الأطراف العاملة بالمادة ٥ تمثل الجهات المنتجة لكثير من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية مثل HCFC-22 و HCFC-141 b و HCFC-142 b. وعند إعداد التقرير، نظر الفريق العامل في مصادر مختلفة للمعلومات من قبيل التقارير المقدمة من الأطراف (من أستراليا وكندا والولايات

المتحدة)، والبيانات التي أبلغت عنها أمانة الأوزون فيما يتعلق بمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، وبيانات البرامج القطرية الواردة من أمانة الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤، وبيانات استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية للعام ٢٠٢٠ لدى الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ المستمدة من المعلومات المتاحة عن المرحلة الأولى لخطط إدارة التخلص التدريجي.

٢٤- وأشار إلى أنه في تسعينيات القرن الماضي كان إنتاج الأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥ من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية أعلى بكثير من إنتاجها لدى الأطراف العاملة بموجب المادة ٥؛ ففي عام ١٩٩٥، على سبيل المثال، أنتجت الأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥ كمية إجمالية قدرها ٥٤٠ كيلو طناً، في حين أنتجت الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ كمية قدرها ٥٤ كيلو طناً. وبحلول عام ٢٠١٠، كان الإنتاج في الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ أعلى من إنتاج الأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥ بالنسبة لمعظم مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، فمثلاً في عام ٢٠١٠ أنتجت الأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥ ما مجموعه ٣٢٠ كيلو طناً مقابل ٨٠٠ كيلو طناً للأطراف العاملة بها. وفي الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤ كانت الإنتاج من مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-١٤١ ب (HCFC-141b)، ومركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-١٤٢ ب (HCFC-142b)، ومركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-٢٢ (HCFC-22) في الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ أعلى ١٠٣٠ مرة من إنتاجها لدى الأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥. ويظهر استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية نفس الاتجاهات العامة التي تظهر بالنسبة لإنتاجها، حيث وصل استهلاك الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ إلى ذروته وبدأ بالتناقص بعد عام ٢٠١٢.

٢٥- وقال إن نسبة ٠,٥ في المائة من استهلاك خط الأساس لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية لدى الأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥ تعرف بأنها "كمية يسيرة لخدمات الصيانة اللاحقة" اعتباراً من عام ٢٠٢٠. ولا يرجح أن تحتاج خدمات الصيانة لمعدات التبريد وتكييف الهواء التي تستخدم المركب الهيدروكلوري فلوري ٢٢ في الأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥ إلى مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية-٢٢ المنتجة حديثاً خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠، ولكن لا يمكن التيقن من ذلك في هذا الوقت المبكر. ومن الممكن للمواد المستردة والمعاد تدويرها نتيجة للتخلص من معدات التبريد وتكييف الهواء أن توفر مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠. وقال أيضاً إن الفريق يمكن أن يواصل استعراض كميات مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية التي ستلزم لخدمات الصيانة في قطاع التبريد وتكييف الهواء، فضلاً عن مدى توافر البدائل لهذه الخدمات. وفي مجال الحماية من الحرائق، قد تحتاج خدمات صيانة المعدات القائمة التي تستخدم مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري المزيج ب، المؤلف أساساً من المركب HCFC-123، إلى ١٦٠ طناً سنوياً لدى الأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥ اعتباراً من عام ٢٠٢٠. وفي التطبيقات المتخصصة للمواد المذيبة (على سبيل المثال، الفضاء الجوي والمجال العسكري)، قد تلزم كميات صغيرة من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية لخدمة المعدات الحالية. وقال إنه فيما يتعلق بالتبريد وتكييف الهواء والرغوي لم يتم الفريق بعد بتحديد أي استخدامات ضرورية محتملة بعد عام ٢٠٢٠. أما بالنسبة للحماية من الحرائق، فقد قدر الفريق أن مركب HCFC-123 قد يلزم بكمية لا تتجاوز ٧٥٠ طناً سنوياً. وعلاوة على ذلك، رأى الفريق أن الإعفاءات لأغراض الاستخدام الضروري قد تلزم للاستعمالات المختبرية والتحليلية، وبالنسبة لبعض استخدامات المواد المذيبة، وكميات إجمالية تقدر بعشرات من الأطنان سنوياً.

٢٦- وقال إنه، من أجل تحديد إنتاج الأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥ من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية لتلبية الاحتياجات المحلية الأساسية، استندت خطوط الأساس المستخدمة للإنتاج

والاستهلاك لدى الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ إلى بيانات المادة ٧ (أي المتوسط لفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠). وقال إنه جرى تطبيق ثلاثة أساليب لتوقع مستويات استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية لعام ٢٠٢٠ وما بعده، وهي استقراء بيانات الاستهلاك المقدمة بموجب المادة ٧، واستقراء بيانات البرامج القطرية عن استهلاك جميع مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، وتحديد الاستهلاك الناتج بعد بيانات المرحلة الأولى من خطط إدارة التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية لعام ٢٠٢٠. وعرض جدولاً يبين الإنتاج والاستهلاك في أعقاب بروتوكول مونتريال والاستقراءات الناتجة عنه. ويظهر استقراء بيانات الاستهلاك للأطراف العاملة بموجب المادة ٥ حتى عام ٢٠٢٠ أن الاستهلاك المتوقع (الإجمالي) لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية يمكن أن يكون أقل من الإنتاج المسموح به لتلك المركبات بعد عام ٢٠٢٠. ولكن الاستقراء على مدى فترة ست سنوات، أسفر عن قدر كبير من الشك. وعرض جدولاً ثانياً يظهر أيضاً بيانات البرنامج القطري. أما استقراء بيانات البرامج القطرية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤، وهي البيانات التي قامت الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ بالإبلاغ عنها إلى أمانة الصندوق المتعدد الأطراف فقد بين أيضاً أن الاستهلاك المتوقع لمجموع مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية قد يكون أقل من الإنتاج المسموح به لتلك المركبات بعد عام ٢٠٢٠. ولكن كان هناك قدر كبير من عدم التيقن من كميات عام ٢٠٢٠ المستمدة من الاستقراء. وأثناء عرضه للجدول الثالث، قال إن بحث جميع بيانات استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية الناتجة عن المرحلة الأولى من خطط إدارة التخلص التدريجي من تلك المركبات في جميع اتفاقات الصناديق المتعددة الأطراف المبرمة للأطراف العاملة بموجب المادة ٥، وفر طريقة مختلفة للنظر إلى بيانات استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية بحلول عام ٢٠٢٠، ونتيجة لهذا البحث يمكن القول إن كمية استهلاك الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ لمجموع مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية بحلول عام ٢٠٢٠ يتوقع منطقياً أن تكون أقل من كمية الإنتاج المسموح بها بموجب بروتوكول مونتريال. واختتم كلمته قائلاً إنه من غير المتوقع أن تحتاج الأطراف غير العاملة بموجب المادة ٥ إلى إنتاج لتغطية الاحتياجات المحلية الأساسية بعد عام ٢٠٢٠.

المرفق الثاني

نص يُعرض لكي تنظر فيه الأطراف من أجل الإدراج في المقررات الصادرة في إطار مسار دبي بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

مقدم من الهند

مشروع مقرر

إن اجتماع الأطراف،

إذ يدرك ويذكر أن بروتوكول مونتريال هو عملية تقودها وتوجهها الأطراف،

وإذ يشير إلى أن السمة المميزة للبروتوكول هي أن مقررات اجتماع الأطراف تستند إلى البيانات والمعلومات العلمية، من جهة، وإلى التنفيذ بعد عملية لإيجاد الحلول عن طريق توافق في الآراء من جهة أخرى،
وإذ يلاحظ أن نجاح البروتوكول قد أوجد اهتماماً بين المؤسسات الأخرى بمحاكاة العملية والمبادئ التي وضعت في إطار البروتوكول،

وإذ يلاحظ أيضاً أن الأطراف تعتمد اعتماداً كبيراً على العمل الممتاز والنواتج الرفيعة المستوى للجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال،

وإذ يلاحظ كذلك أن النقاش حول مقترحات تعديل البروتوكول فيما يخص مركبات الكربون الهيدروفلورية (HFCs) سيتواصل بعد إيجاد حلول لجميع التحديات التي جرى التعرف عليها، على أن يفهم بوضوح أن الإبلاغ عن الانبعاثات سيستمر بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

وإذ يلاحظ أنه أثناء عملية إيجاد الحلول للتحديات، وجهت الأطراف عدداً من التعليمات والطلبات إلى اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف من أجل صياغة مبادئ توجيهية تتناول مواضيع محددة، وترد قائمة استرشادية بهذه المواضيع في تذييل هذا المقرر،

وإذ يلاحظ أن الأطراف قد طلبت إلى اللجنة التنفيذية أن تضع هذه المبادئ التوجيهية في غضون سنة واحدة من اعتماد أي تعديل بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية،

وإذ يذكر أن رئيس اللجنة التنفيذية يقدم تقريراً سنوياً عن أنشطة اللجنة التنفيذية إلى اجتماع الأطراف، ويشير إلى أن الأطراف قد اقترحت أن يقدم رئيس اللجنة التنفيذية تقريراً إلى اجتماع الأطراف عن التقدم المحرز وفقاً للمقرر ١/٢٧، بما في ذلك بشأن الحالات التي أسفرت فيها مداوالات اللجنة التنفيذية عن تغيير في الاستراتيجيات الوطنية أو في خيارات التكنولوجيا الوطنية المقدمة إلى اللجنة التنفيذية،

وإذ يلاحظ أنه سيكون من المهم أن تأخذ اللجنة التنفيذية التوجيهات الواردة من الأطراف في الحسبان عند وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية،

يقرر ما يلي:

١- أن يعرض مشروع المبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة التنفيذية على الأطراف التماساً لآرائها ومساهماتها؛

٢- أن تضع اللجنة التنفيذية المبادئ التوجيهية في صيغتها النهائية، ولكن ألا يتم ذلك إلا بعد إدراج آراء الأطراف ومساهماتها.

قائمة إرشادية بالمواضيع التي وُجّهت بشأنها إلى اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
تعليمات وطلبات تتعلق بوضع المبادئ التوجيهية

المسألة

التعليمات/الطلبات الموجهة إلى اللجنة التنفيذية

<p>أن تضع اللجنة التنفيذية مبادئ توجيهية وتدمج فيها مبدأ المرونة أن تقوم اللجنة التنفيذية، في غضون سنة واحدة بعد اعتماد تعديل بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية، بوضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بتمويل التخلص التدريجي من استهلاك مركبات الكربون الهيدروفلورية وإنتاجها، بما في ذلك عتبات فعالية التكلفة.</p>	<p>المبادئ الأساسية والأطر الزمنية</p>
<p>أن تضع اللجنة التنفيذية مبادئ توجيهية جديدة بشأن المنهجيات وحسابات التكاليف لاستهلاك قطاع التصنيع، وقطاع الصناعة، وقطاع الصيانة.</p>	<p>الإرشادات المقدمة إلى اللجنة التنفيذية بشأن التكاليف المتزايدة</p>
<p>أن تضع اللجنة التنفيذية توجيهات التكاليف المرتبطة بالمحافظة على فعالية استخدام الطاقة أو تحسين تلك الفعالية بالنسبة للبدائل من التكنولوجيا والمعدات ذات القدرة المنخفضة أو المعدومة على إحداث الاحترار العالمي، عند التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية، مع الإحاطة علماً بالدور الذي تقوم به المؤسسات الأخرى التي تعالج فعالية استخدام الطاقة، عند الاقتضاء.</p>	<p>فعالية الطاقة</p>
<p>أن تزيد اللجنة التنفيذية دعم التعزيز المؤسسي في ضوء الالتزامات الجديدة المتعلقة بمركبات الكربون الهيدروفلورية.</p>	<p>التعزيز المؤسسي</p>
<p>أن تحدد اللجنة التنفيذية أولويات المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل معالجة مسائل السلامة المرتبطة بالبدائل ذات القدرة المنخفضة أو المعدومة على إحداث الاحترار العالمي.</p>	<p>بناء القدرات اللازمة لمعالجة مسألة السلامة</p>

نص يُعرض لكي تنظر فيه الأطراف من أجل الإدراج في المقررات المتعلقة بالتخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

مقدم من باكستان

[ملاحظة توضيحية: تقدم ورقة غرفة الاجتماعات هذه لكي تناقشها الأطراف في بروتوكول مونتريال في الاجتماع الثامن والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية، وينبغي أن تدرج عناصر المقترح التي يتفق عليها في أية مقترحات تعتمد بشأن التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية (HFCs).]

إن اجتماع الأطراف،

إذ يلاحظ أن باكستان تؤيد التخفيض التدريجي على الصعيد العالمي لإنتاج واستهلاك مركبات الكربون الهيدروفلورية (HFCs)،

وإذ يسلم بأن بعض المواد التي تحل محل المواد المستنفدة للأوزون تتسم بقدرة عالية على إحداث الاحترار العالمي، وأن بعض مركبات الكربون الهيدروفلورية بوجه خاص تؤدي إلى احترار البيئة،

وإذ يدرك أيضاً بأنه على الرغم من كون نسبة مساهمة مركبات الكربون الهيدروفلورية في الانبعاثات المؤدية إلى الاحتباس الحراري تبلغ في الوقت الحالي أقل من ٢,٠ في المائة ولا تشكل تهديداً فورياً، وعلى الرغم من أن بعض القطاعات الأخرى مثل الطيران والنقل البحري تسبب انبعاثات تزيد عدة أضعاف عن تلك الناتجة عن انبعاثات مركبات الكربون الهيدروفلورية، إلا أن نمو استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية في العقد السابق لعام ٢٠٥٠ والعقد الذي يليه قد يؤثر على المناخ العالمي،

وإذ يدرك كذلك بأن غالبية البلدان النامية ليس لها دور في زيادة الانبعاثات التي تسهم في الاحترار العالمي ولا في المساهمة في تلك الانبعاثات،

وإذ يسلم بالمبدأ المقبول الذي يقضي بتحمل البلدان مسؤوليات مشتركة ولكن متفاوتة وفقاً لقدرات كل منها،

وإذ يسلم بأن بعض التشريعات والالتزامات المفروضة على البلدان النامية قد تكون غير ملائمة، وتسبب لتلك البلدان تكاليف اقتصادية واجتماعية لا مبرر لها،

وإذ يلاحظ أن القسم الأكبر من الانبعاثات العالمية في الماضي والحاضر لغازات الاحتباس الحراري ينشأ في البلدان المتقدمة النمو، وأن معدل الانبعاثات لكل فرد في البلدان النامية لا يزال منخفضاً نسبياً، وأن نصيب الانبعاثات العالمية الناشئة في البلدان النامية ينبغي أن يزداد لتلبية احتياجاتها الاجتماعية والإنمائية،

وإذ يسلم بأن أداء أنواع التكنولوجيا التي تشكل بدائل لمركبات الكربون الهيدروفلورية في البلدان ذات درجات الحرارة المحيطة العالية ضعيف نسبياً، ويؤدي إلى ارتفاع احتياجاتها من الطاقة، وأنه في بعض الحالات لا تتاح البدائل المحرّبة ذات المزايا والكفاءة الاقتصادية،

وإذ يسلم أيضاً بأن الحلول المجدية تجارياً لمكثفات الهواء في المركبات وبعض القطاعات والتطبيقات الأخرى غير متاحة بدورها، وأن تكاليف إعادة شحن نظام التبريد المرتبطة بمواد التبريد البديلة من شأنها أن تسبب أعباءً مالية في العديد من الاقتصادات المنخفضة الدخل في البلدان العاملة بموجب المادة ٥،

وإذ يسلم كذلك بعدم وضع أو اعتماد اللوائح والمعايير والسياسات والإجراءات في البلدان العاملة بموجب المادة ٥، ولا سيما في سياق قابلية بدائل مركبات الكربون الهيدروفلورية للاشتعال وخواصها السمية،

يقرر ما يلي:

أن يحدد هدف التخفيض التدريجي لإنتاج واستهلاك مركبات الكربون الهيدروفلورية بنسبة ٥٠ في المائة من خط الأساس المتفق عليه، وبالنسبة للبلدان العاملة بموجب المادة ٥، أن يجري استعراض التخفيض التدريجي، بعد بلوغ هذا الهدف، فيما يتعلق بتوافر التكنولوجيا البديلة المجدية مالياً والمجربة تقنياً.

المرفق الرابع

تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي بشأن المنافع المناخية والتكاليف الناجمة عن تخفيض مركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار مسار دبي

مقدم من كندا والولايات المتحدة الأمريكية

مشروع مقرر

إن الأطراف تقرر ما يلي:

أن تطلب إلى فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي إعداد تقرير لينظر فيه الاجتماع الثامن والعشرون للأطراف، بحيث يتضمن تقييماً للمنافع المناخية، والآثار المالية المترتبة على الصندوق المتعدد الأطراف، نتيجة للجدول الزمنية للتخفيض التدريجي لاستخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية (HFCs) الواردة في مقترحات التعديل بالصيغة التي ناقشتها الأطراف في الاجتماع الثامن والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية والاجتماع الاستثنائي الثالث للأطراف.

المرفق الخامس

نص يعرض لكي تنظر فيه الأطراف من أجل الإدراج في المقررات الصادرة في إطار مسار دبي بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

مقدم من باكستان

[ملاحظة توضيحية: تقدم ورقة غرفة الاجتماعات هذه لكي تناقشها الأطراف في بروتوكول مونتريال في الاجتماع الثامن والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية، وينبغي أن تدرج عناصر المقترح التي يتفق عليها في أية مقترحات ذات صلة بالموضوع يجري اعتمادها أثناء الاجتماع.]

إن اجتماع الأطراف،

إذ يسلم بأن حقوق الأطراف والتزاماتها المحددة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لا ينبغي تعديلها بواسطة بروتوكول مونتريال،

وإذ يلاحظ أن مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية تقع من حيث المبدأ ضمن نطاق ولاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

وإذ يشير أيضاً إلى أن الوثيقة الختامية للاجتماع السابع والثلاثين المستأنف للفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال، تفيد بأن الإبلاغ عن انبعاثات مركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سيستمر،

وإذ يشير كذلك إلى أن فئات معينة من عناصر التكلفة في إطار حلول فيينا للتحديات المتعلقة بمسائل التمويل والمرونة في التنفيذ سيتم تناولها أثناء التفاوض بشأن التعديل، كما ستم تسويتها قبل اعتماد تعديل بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون،

وإذ يلاحظ أن الأطراف يجوز لها أن تحدد بنود التكاليف الأخرى التي ستضاف إلى القائمة المشار إليها التي تنجم كنتيجة للتحويل إلى بدائل ذات قدرة منخفضة على إحداث الاحترار العالمي،

يقرر ما يلي:

أن التكاليف الإضافية المرتبطة بالتخفيف ينبغي تناولها من جانب الأطراف، وتسويتها قبل اعتماد تعديل على بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

إعفاء الاستخدام الضروري من أجل الاستخدامات المخبرية والتحليلية لعام ٢٠١٧ في الصين

مقدم من الصين

إن اجتماع الأطراف،

إذ يلاحظ مع التقدير الأعمال التي أنجزها فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي ولجنة الخيارات التقنية للمواد الكيميائية التابعة له،

وإذ يشير إلى المقرر ١١/١٥ الذي بموجبه قضت الأطراف، ضمن أمور أخرى، على استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في اختبارات الزيت والشحوم وهيدروكربونات النفط الكلية في الماء من الإعفاء العالمي للاستخدامات المخبرية والتحليلية،

وإذ يشير أيضاً إلى المقرر ٢٣/٦ والذي بموجبه سُيِّح للأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ من بروتوكول مونتريال، بالانحراف حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ عن الحظر القائم على استخدام رابع كلوريد الكربون لأغراض اختبارات الزيت والشحوم وهيدروكربونات النفط الكلية في الماء في حالات فردية تعتبر فيها هذه الأطراف أن انحرافها له ما يبرره، ويوضَّح فيه أن أي انحراف يتجاوز ذلك لا ينبغي أن يحدث إلا وفقاً لإعفاءات الاستخدامات الضرورية فيما يخص استخدام رابع كلوريد الكربون لاختبار الزيت والشحوم وهيدروكربونات النفط الكلية في الماء لما بعد عام ٢٠١٤،

وإذ يلاحظ أن الصين أبلغت عن صعوبة تطبيق البدائل الموجودة حالياً لاستخدام رابع كلوريد الكربون في اختبارات الزيت والشحوم وهيدروكربونات النفط الكلية في الماء، وأشارت إلى أنها تحتاج إلى مزيد من الوقت لتنقيح وتعزيز المعايير الوطنية، وإذ يلاحظ أيضاً أن الطرف يتخذ التدابير اللازمة لتطبيق البدائل وعبر عن استعداده للاستمرار في القيام بذلك،

يقرر

١- أن يشجع الصين، التي قدّمت طلب إعفاء لأغراض الاستخدام الضروري من أجل استخدام رابع كلوريد الكربون لاختبارات الكشف عن الزيت والشحوم وإجمالي هيدروكربونات النفط في الماء، على أن تستكمل تنقيح معيارها الوطني المعني وأن تضمن إنفاذ المعيار الوطني المنقَّح في أقرب وقت ممكن بهدف ضمان انتقال سلس إلى أسلوب لا يستخدم المواد المستنفدة للأوزون؛

٢- أن يطلب إلى الصين أن تقدم، قبل تقديم أي طلبات أخرى للإعفاءات لأغراض الاستخدام الضروري مواد مستنفدة للأوزون من أجل اختبارات الكشف عن الزيت والشحوم وهيدروكربونات النفط الكلية في الماء، معلومات عن تقييمها لاستخدام الأساليب التحليلية الدولية الأخرى في هذه الاختبارات، وعن الظروف الوطنية التي تجعل من الصعب استخدام هذه الأساليب، وعن التقدم المحرز في تطوير أسلوب خاص بها، وعن تنقيح المعايير الوطنية ذات الصلة، إضافةً إلى الجدول الزمني للتخلص التدريجي من رابع كلوريد الكربون في الاستخدامات المخبرية والتحليلية، مع الإشارة إلى التواريخ والخطوات المتوقعة في تلك العملية؛

٣- أن يأذن للصين لسنة ٢٠١٧ بمستوى الاستهلاك اللازم لتلبية الاستخدامات الضرورية لرابع كلوريد الكربون لاختبارات الزيت والشحوم وهيدروكربونات النفط الكلية، على النحو المحدد في مرفق هذا المقرر. أذونات الاستخدامات الضرورية لسنة ٢٠١٧ لرابع كلوريد الكربون من أجل اختبارات الزيت، الشحوم، وهيدروكربونات النفط الكلية في الماء
(بالأطنان المترية)

٢٠١٧	الطرف
٦٥	الصين

اختصاصات الدراسة المتعلقة بتجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٨

إذ يشير إلى المقررات التي اتخذتها الأطراف بشأن الاختصاصات السابقة لدراسات تجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال،
وإذ يشير أيضاً إلى المقررات التي اتخذتها الأطراف بشأن التجديدات السابقة لموارد الصندوق المتعدد الأطراف،

١ - يطلب إلى فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي أن يعد تقريراً لتقديمه إلى الاجتماع التاسع والعشرين للأطراف، وأن يقدمه عن طريق الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه [XXX]، لتمكين الاجتماع التاسع والعشرين للأطراف من البت بشأن المستوى الملائم لتجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٨؛

٢ - أن يضع الفريق في اعتباره، عند إعداد التقرير المشار إليه في الفقرة ١ من هذا المقرر، جملة أمور، من بينها ما يلي:

(أ) جميع تدابير الرقابة والمقررات ذات الصلة، التي وافقت عليها الأطراف في بروتوكول مونتريال واللجنة التنفيذية، خصوصاً ما يتعلق منها بالاحتياجات الخاصة للبلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض والمنخفض للغاية [بالإضافة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم]، والمقررات التي وافق عليها الاجتماع الثامن والعشرون للأطراف واللجنة التنفيذية في اجتماعها السابع والسبعين و[اجتماعها الثامن والسبعين]، مادامت تلك المقررات تستلزم مصروفات من الصندوق المتعدد الأطراف أثناء الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠؛

(ب) الحاجة إلى تخصيص موارد لتمكين جميع الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ من بروتوكول مونتريال من المحافظة على الامتثال للمواد ٢ ألف إلى ٢ هاء، و ٢ زاي، و ٢ حاء، و ٢ طاء من البروتوكول؛ [ستخضع لمزيد من المراجعة]

(ج) الحاجة إلى تخصيص موارد لتمكين جميع الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ من تلبية التزامات الامتثال المنصوص عليها في المادة ٢ واو من البروتوكول [في العامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥]، [ستخضع لمزيد من المراجعة] [مع تقديم الدعم [الكامل] للبدائل ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي عند التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية و] مع مراعاة [المقرر ٦/١٩ الصادر عن مؤتمر الأطراف و] الالتزام الممتد المقدم من الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ في إطار الخطط المعتمدة لإدارة التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية؛

(د) تقسيم التمويل المتعلق بهدف عام ٢٠٢٠ المطبق على استهلاك وإنتاج مركبات الكربون الهيدروفلورية كلورية بصورة مناسبة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، سيناريو يتم وفقه تقسيم موارد التمويل الخاص بالهدف المحدد لعام ٢٠٢٠ فيما يتعلق باستهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، وذلك بشكل متساو بين دورات تجديد الموارد [للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ والفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠]؛

(هـ) القواعد والمبادئ التوجيهية التي تتفق عليها اللجنة التنفيذية في جميع اجتماعاتها، بما في ذلك اجتماعها السابع والسبعين [أو الثامن والسبعين]، لتحديد أهلية المشاريع الاستثمارية والمشاريع غير الاستثمارية للتمويل، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التعزيز المؤسسي؛

(و) الحاجة إلى تخصيص موارد كافية لـ [كي تتناسب مع] الأنشطة في قطاع خدمات الصيانة في المرحلة الثانية [والمرحلة الثالثة] من خطط إدارة التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية [وما بعد ذلك] [حتى عام ٢٠٢٠] من خلال المساعدة التقنية مثل أنشطة الاستعادة والتدريب، [والتدابير الرامية إلى إدارة مشاريع تدمير المواد الخاضعة للرقابة]، [ودعم المعدات]، وغيرها من الأنشطة الضرورية الأخرى؛

٣- [ستخضع لمزيد من المراجعة] كعنصر منفصل من احتياجات التمويل المقدرة في الفقرة ٢ من هذا المقرر، ينبغي للفريق أن يقدم] [يقوم بتحديث] الأرقام الإرشادية عن الموارد الإضافية التي قد تلزم لتمكين الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ من العمل تدريجياً على تفادي المواد ذات القدرات العالية على أحداث الاحترار العالمي كبداية للمواد المستنفدة للأوزون، مع مراعاة توافر التكنولوجيات الآمنة، والصدقية للبيئة والمحربة تقنياً والمجدية اقتصادياً؛

٣- مكرر تقدم المعلومات عن المسائل الرئيسية التي تنظر فيها الأطراف فيما يتعلق بتمويل تخفيض تدريجي لمركبات الكربون الهيدروكلورية؛

[تقدم المعلومات عن المنهجيات وعمليات حساب التكلفة المرتبطة بتوسيع قائمة التكاليف المؤهلة في قطاع خدمات الصيانة عند التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروكلورية؛]

[ينبغي للفريق أن يقدم أرقاماً إرشادية للموارد الإضافية التي ستلزم من أجل تمكين الأطراف غير العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ من تجنب التدريجي لبداية للمواد المستنفدة للأوزون التي تتسم بالقدرة العالية على أحداث الاحترار العالمي؛]

٤ - أن يقوم الفريق، لدى إعداد التقرير المشار إليه، بإجراء مشاورات واسعة النطاق مع جميع المعنيين من الأشخاص والمؤسسات، والاطلاع على سائر مصادر المعلومات ذات الصلة التي تعتبر مفيدة؛

٥ - أن يسعى الفريق جاهداً إلى إتمام التقرير المشار إليه أعلاه في وقت مناسب يمكنه من توزيعه على جميع الأطراف قبل شهرين من الاجتماع [XXX] للفريق العامل المفتوح العضوية؛

٦ - أن يقدم الفريق أرقاماً إرشادية للفترتين ٢٠٢١-٢٠٢٣ و ٢٠٢٤-٢٠٢٦ بهدف المساعدة في تحديد مستوى تمويل مستقر وكاف، على أن يتم تحديث تلك الأرقام في الدراسات المقبلة لتحديد الموارد.

مشروع اقتراح يدعو إلى إقامة مشاورات منتظمة بشأن معايير السلامة

قدمته الصين

إن اجتماع الأطراف،

إذ يشير إلى أن الأطراف تقر بأهمية التحديث السريع للمعايير الدولية المتعلقة بمواد التبريد القابلة للاشتعال ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحتراق العالمي، بما فيها المركب IEC60335-2-40، ودعم تشجيع الإجراءات التي تسمح بطرح هذه المواد في الأسواق بطريقة آمنة، فضلاً عن تصنيع البدائل ذات القدرة المنخفضة و المعدومة على إحداث الاحتراق العالمي التي تحل محل مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية (HCFCs) ومركبات الكربون الهيدروفلورية (HFCs)، واستخدامها وصيانتها وتناولها،

يقرر ما يلي:

١- أن يقيم مشاورات منتظمة بشأن معايير السلامة الدولية، من أجل بذل الجهود للتسهيل بتنقيح المعايير ذات الصلة، والمساهمة في تحديث المعايير ذات الصلة في الوقت المناسب وعلى نحو محايد تكنولوجياً للسماح بالاستخدام الآمن للبدائل ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحتراق العالمي ودخولها إلى الأسواق، وهي بدائل ضرورية لمقررات التصحيح و/أو التعديل ذات الصلة التي يتخذها اجتماع الأطراف في بروتوكول مونتريال، من خلال التنسيق مع هيئات المعايير الدولية ذات الصلة؛

٢- أن يطلب إلى فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي إنشاء فرقة عمل معنية بمعايير السلامة، وتقديم تقرير إلى الاجتماع التاسع والثلاثين للفريق العامل مفتوح العضوية بشأن ما يلي:

(أ) التقدم المحرز في تنقيح المعايير الدولية للسلامة من جانب اللجنة الكهربائية التقنية الدولية والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وغيرها من هيئات المعايير الدولية؛

(ب) المعلومات المتعلقة بالاختبارات والتقييمات التي أجرتها المؤسسات المستقلة فيما يتعلق بمعايير السلامة؛ و

(ج) تقييم الآثار المترتبة على المعايير الدولية فيما يتعلق بتنفيذ مقررات اجتماع الأطراف في بروتوكول مونتريال المتعلقة بالتخلص التدريجي المعجل من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية وتدابير الرقابة المحتملة على مركبات الكربون الهيدروفلورية، والتوصيات المقدمة إلى اجتماع الأطراف بشأن تشجيع اتخاذ الإجراءات؛

٣- أن يطلب إلى أمانة الأوزون ما يلي:

(أ) التواصل مع هيئات المعايير الدولية المعنية (اللجنة الكهربائية التقنية الدولية والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس) وهيئات المعايير الإقليمية (مثل اللجنة الأوروبية لتوحيد المقاييس، واللجنة الأوروبية للتوحيد القياسي للتقنيات الكهربائية، وغيرها) من أجل إعلام الأطراف ونقل شواغل وتوقعات الأطراف في بروتوكول مونتريال؛

(ب) التنسيق مع منظمات المعايير الوطنية التابعة للجنة الكهربائية التقنية الدولية من أجل التعجيل بتنقيح المعيار IEC-60335-2-40، وكفالة التنقيح المتزامن للفئات A2 وA2L وA3 وفقاً لنهج عادل وشامل وسليم علمياً؛

(ج) توفير المعلومات عن الفقرتين الفرعيتين ٢ (ب) و٢ (ج) من هذا المقرر إلى هيئات المعايير الدولية للرجوع إليها؛ و

(د) تنظيم حلقة عمل مدتها يومان بشأن معايير السلامة ذات الصلة بالاستخدام الآمن للبدائل ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي، مباشرة عقب الاجتماع التاسع والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية، رهنأ بتوافر الموارد؛

٤- أن يشجع السلطات الوطنية على اتخاذ الإجراءات في هذا المجال، وأن يدعو الأطراف إلى أن تقدم إلى أمانة الأوزون بحلول نهاية عام ٢٠١٦، معلومات بشأن معايير السلامة المحلية ذات الصلة باستخدام مواد التبريد القابلة للاشتعال ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي؛

٥- أن يشجع الأطراف على اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تعزيز الصلات والتعاون بين اللجان الوطنية والإقليمية المعنية بالمعايير، والسلطات الوطنية ذات الصلة بروتوكول مونتريال؛

٦- أن يطلب إلى اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال أن تنظر في المحافظة على المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات المقدمتين من الصندوق، وزيادتهما عند الاقتضاء، ولا سيما من خلال برنامج المساعدة على الامتثال، وذلك بهدف تحسين التعاون بين السلطات الوطنية المسؤولة عن تنفيذ بروتوكول مونتريال واللجان الوطنية والإقليمية المعنية بالمعايير.